وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

العنوان

البنوك الشاملة ودورها في جلب الاستثمار

دراسة حالة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–وكالة غرداية–

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في مسار

العلوم الاقتصادية تخصص : مالية وبنوك

إعداد الطالبتين :

- لعور هاجر
- لقرع حكيمة

إشراف:

أ. عمر حميدات

الموسم الجامعي: 1434–1435هـ/2013–2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك .. نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

.. إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

.. إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

إلـــــــــى:أخواتي :مريم ،سمية ،سارة،وإبنة عمتي نسرين.

إلـــــــــى:إخوتي:أحمد ،خالد ،نصرو الدين ،علي صالح.

إلـــــــــى:جدتي حفظهما الله وكل أقاربي.

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

..... صديقتي:إكرام ،نورة.

إلـــــى:رفيقتي في هذا البحث:حكـــــيمة.

إلـــــــــى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة غـــــــــــــــــــــرداية .

إلـــــــــــــى طلبـــــــــــــــة علـــــــــــــوم الإقتصادية دفعة جوان **2013**.

والى كل من يعرف هاجر .

وشكـــــــــــــــــــرا

هـــــــــــــــــــــاجر

الإهداء

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى أما بعد :

إلـــــــى من زرعني ضفاف العلم .....ونـاضل من أجلي .....وتعب لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح .....واطلب من الله أن يحفظه ويرعاه أبي العزيز.

وأطال الله عمـــــــره .

إلـــــــى من علمتني معنى الحياة .....إلـــــــــى قبس النور ....من القلب يهواها

والعمر فداها ....واطلب من الله يرعاها أمي الحبيبة .

إلـــــــــــى جدتي حفظهما الله.

إلـــــــــى كل العيون التي رافقتني : أخواتي: أسماء وأميرة وسارة.

إلـــــــــــى كل عائلة بوقرة ...جمال .

إلـــــــــــــى جميع صديقاتي و إلى الأهل والأقارب .

إلى زميلتي ورفيقتي في هذا البحث : هاجر.

وشكـــــــــرا

حكـــيمة

تشكرات

إن الحمد لله نحمده ونستعينه على أنه وفقنا في إتمام هذا البحث ونتقدم بجزيل الشكر والإحترام إلى الأستاذ المشرف : حميدات عمر على نصائحه وتوجيهاته طيلة

هذا المشوار.

كما نتقدم بشكر خاص للأستاذ لحسن جديد على مساعدته في هذا العمل وعمال المؤسسة.

نشكر كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

بجامعة غـــــــــرداية

كما نشكر أعضاء مكتبة باب الجامعة

على مساعدتهم

- هـــــــاجر
- حكيـــــــمة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة البنوك الشاملة ودورها في جلب الاستثمار – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بغرداية- من خلال معالجة إشكالية البحث، فيما تتمثل البنوك الشاملة وأين يكمن دورها في جلب الاستثمار؟، ومن هذا الوصول إلى هذا الهدف حاولنا إبراز مفاهيم عامة للبنوك الشاملة

والاستثمار ودراسة العلاقة بينهما من خلال الدراسة الميدانية باستقصاء آراء الموظفين بالوكالة العقارية حول دور البنوك في تحفيز الاستثمار.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الشاملة، الاستثمار، وكالة، قرض، دراسة، شبكة.

Résumé:

Cette étude à pour objectif d'éclairé l'analyse des banques universelles et leur rôle pour attirer l'investissement - étude de cas CNEP, Ghardaïa- et cela à partir de la réponse à la problématique principale suivante: savedir quoi un banque universelle, Où est leur rôle pour attirer l'investissement?

C'est pour atteindre cet objectif, nous avons essayé de mettre en évidence les concepts généraux des banques, de l'investissement et de l'étude d'ensemble de la relation entre eux au cours de l'étude de terrain ont étudié les points de vue du personnel agissant sur le rôle de l'immobilier dans la stimulation de banques d'investissement.

Les mots clefs: des banques universelles, investissement, agence, Crédit , étude, réseau.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	I
الشكر.....	III
ملخص البحث.....	IV
فهرس المحتويات.....	V
قائمة الأشكال.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الملاحق	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: قراءة نظرية حول البنوك الشاملة والاستثمار	
تمهيد:	02
المبحث الأول:البنوك الشاملة– أسس ومفاهيم–.....	03
المطلب الأول:ماهية البنوك الشاملة.....	03
الفرع الأول:نشأة البنوك الشاملة ومفهومها	03
الفرع الثاني :التحول إلى البنوك الشاملة.....	10
الفرع الثالث: إدارة البنوك الشاملة	15
المطلب الثاني: البنوك الشاملة والاستثمار.....	26
الفرع الأول: مفاهيم عامة.....	26
الفرع الثاني: إدارة المحفظة المالية للبنك الشامل.....	31
الفرع الثالث: البنوك الشاملة(المزايا والتكاليف).....	34
المبحث الثاني: دراسات سابقة.....	39
المطلب الأول: الدراسة الأولى.....	39
المطلب الثاني: دراسة ثانية.....	40
خلاصة	42

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –وكالة غرداية– دراسة حالة قرض إستثمار فيِ CNEP

تمهيد..... 44
المبحث الأول :الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك ونظامه الداخلي..... 45
المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– ومهامه..... 45
الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك–..... 45
الفرع الثاني: مهام وأهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– ... 48
المطلب الثاني: تنظيم على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك... 49
المطلب الثالث: التعريف بوكالة غرداية..... 53
المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري..... 54
المطلب الأول: الخطوات المتبعة لمنح قرض استثماري من طرف الوكالة..... 54
المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري..... 58
الفرع الأول: تقديم ميزانيات الوكالة..... 58
الفرع الثاني: تحليل الميزانيتين..... 63
خلاصة..... 65
الخاتمة 67
قائمة المراجع..... 70

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك الحديثة	17
02	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–	50
03	منحنى بياني لسير القرض لسنة 2012	56
04	منحنى بياني لسير القرض لسنة 2013	59

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**تصنيفات الاستثمار**	25

مقدمة

تمهيد

يمكن القول ان من المتغيرات الإقتصادية المصرفية التي عكستها العولمة من أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو البيانات المصرفية الجديدة تعتبر إنقلابا واضحا في عالم البنوك فبعد الفترة الطويلة من الإدارة وتعميق مبدأ التخصيص، أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك وآحر تخصص كل منه ونظرا لأهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الإقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث لم يصبح دور المصارف كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها، و كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء و أعمال البنوك، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات نمو واضحة في عالم البنوك . بالإضافة إلى وجود قوانين حكومية تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال .

إلا أن تزايد التوجه نحو العولمة المالية ساهم في إظهار الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة لعملية توسع أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى كقيام بنك مثلا بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار .

ومن هنا يتجلى لنا واضحا أهمية البنوك الموضوع محل الدراسة وبناء على ما سبق ذكره فإن تحديد مفهوم البنوك الشاملة ودورها في تشجيع الاستثمار يمكن أن يصاغ على النحو التالي :

فيما تتمثل البنوك الشاملة وأين يكمن دورها في جلب الاستثمار ؟ وهذا ما يقودنا إلى التساؤلات التالية :

1. هل الانتقال من الوظائف التقليدية إلى الوظائف الحديثة نقد لإستراتيجية واضعة بالنسبة لهذه البنوك ؟
2. ما هي أهم المستحدثات التي تقوم عليها البنوك الشاملة ؟
3. أين يظهر الدور الفعال للبنوك الشاملة في مجال الاستثمار ؟

الفرضيـات :

1. العلاقة بين البنوك والاقتصاد هي علاقة كاملة ولا يمكن الفصل بينهما .
2. ظهرت البنوك الشاملة لتجمع بين وظائف البنوك التقليدية وغير التقليدية تقوم على تنويع الأعمال والوظائف .

3. يعد البنك العقاري أي بنك التوفير والإحتياط من أكثر البنوك تعدد وظائفها قرب البنوك الشاملة

الهدف من البحث :

إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات العالمية في مجال الخدمة المعرفية وتوضيح أهم التغيرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل .

المنهج المتبـع :

لمعالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي .

خطة الموضـوع :

حيث قسمنا البحث إلى فصلين منها الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي.

سنتناول في الفصل الأول مبحثين الأول عن البنوك الشاملة وأسباب ظهور ووظائفها، ونتعرف فيه على طبيعة وإدارة البنوك الشاملة ، علاقة البنوك الشاملة بمستوى الاستثمار.أما المبحث الثاني فيتضمن دراسات سابقة حول البحث .

و الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي لهذا البحث والذي سنقدم فيه لمحة عامة حول البنك العقاري- وكالة غارداية- بصفة خاصة ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية المحلية .

وخرجنا بحوصلة للنتائج المتوصل إليها من خلال البحث مع مجموعة من التوصيات التي نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار.

واعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المعلومات المأخوذة من الكتب والمجلات والملتقيات ومواقع الانترنيت ، كما أن هناك عدة صعوبات اعترضتنا ونحن بصدد انجاز هذا البحث نذكر منها :

- صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة التي تمس الموضوع في الجانب الميداني .
- نقص المراجع نظرا لحداثة الموضوع .
- ضيق الوقت .
- قلة المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات.

الفصل الأول: قراءة نظرية حول البنوك الشاملة والاستثمار

* المبحث الأول:نشأة البنوك –أسس ومفاهيم–

المطلب الأول: ماهية البنوك الشاملة.

الفرع الأول:نشأة البنوك الشاملة ومفهومها .

الفرع الثاني:التحول إلى البنوك الشاملة .

.

الفرع الثالث:إدارة البنوك الشاملة .

المطلب الثاني:البنوك الشاملة والإستثمار .

الفرع الأول:مفاهيم عامة للإستثمار.

الفرع الثاني:إدارة المحفظة المالية للبنك الشامل .

الفرع الثالث:البنوك الشاملة(المزاياوالتكاليف) .

* المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المطلب الأول: دراسة أولى .

المطلب الثاني:دراسة ثانية .

تمهيد:

نعتقد أن من بين أهم التحولات الجذرية التي يواجهها القطاع المالي ناتجة عن التطور الاقتصادي، ما بين خوصصة وتأميم ،إندماج وأنكماش هذا ما أدى الى زيادة حدة المنافسة وأخذت المؤسسات المالية والمصرفية في إعطاء مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المالية والمصرفية فإندثرت ال الحدود الفاصلة بين وظائف البنوك التجارية والإستثمارية ،مما ادى إلى ظهور نوع جديد من البنوك هي البنوك الشاملة ، فمن المعروف أن نشأتها ارتبطت بما تشهده الإقتصاديات من تحول عبر مراحل تطورها اقتصاديا واجتماعيا،. لذا نجد أن البنوك الشاملة بالمفهوم الحديث العصري عرفتها الدول الأوروبية وانتشرت منها إلى بقية دول العالم المتقدم ثم بدأت تمتد إلى الدول النامية تحت تأثير عوامل متعددة داخلية وخارجية.

والواقع أن التطور نحو البنوك الشاملة يحمل معه الكثير من الجوانب الإيجابية بالنظر إلى القدرة على تحقيق التنمية، كما تحيط به بعض المحاذير الواجب أخذها بالحسبان. وهو ما يوجب مراعاة بعض الضوابط في هذا الخصوص .

المبحث الأول:البنوك الشاملة– أسس ومفاهيم–

المطلب الأول:ماهية البنوك الشاملة

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر إنقلابا واضحا في عالم البنوك .

الفرع الأول:نشأة البنوك الشاملة ومفهومها .

1-1 نبذة تاريخية حول البنوك الشاملة:

نشأت فكرة البنك الشامل في ألمانيا في القرن 19 واستمرت حتى الآن خروجا عن النمط التقليدي السائد في التمويل المصرفي، حيث تقوم البنوك الألمانية بصفة عامة بتمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل وتتبنى سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية وتقدم التمويل اللازم لها.

وتعتبر التجربة الألمانية في، العمل المصرفي الشامل هي الرائدة في مجال التطبيق فترجع نشأته لأسباب تاريخية تمثلت في عدم وجود سوق رأس مال متطور بقدر كافي، ولذلك كانت البنوك هي البديل لهذا السوق في تمويل المشروعات.

واستندت تنمية الصناعات في ألمانيا إلي البنوك، وأصبح التمويل الصناعي طويل ومتوسط الأجل من معالم الصرافة الألمانية حتى وقتنا الحاضر[1].

ومنذ السبعينيات من القرن 20 بدأت فكرة العمل المصرفي الشامل في الانتشار والتوسع لتضافر عدة عوامل منها لاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة البنوك.

"وهناك العديد من الأشكال والأنواع للبنوك الشاملة، ففي إنجلترا وكندا مثلا : يكون لها حصص ملكية محدودة أو منعدمة أو صلات بالمنشآت غير المالية، حيث تقوم بتغطية اكتتاب الوراق المالية والتأمين من خلال شركات فرعية مستقلة للبنك نفسه، وبهذا يسمح للبنوك بالقيام بأنشطة القطاع المالي من خلال هيكل من الشركات القابضة البنكية، أما في اليابان وكوريا فتوجد الأنظمة المصرفية – ذات البنك الرئيسي – وفي هذا النمط يسمح للبنوك بلإنخراط في أنشطة الخدمات المالية مثل : ضمان الأوراق المالية، ويطبق هذا النموذج في معظم الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادي رغم محدوديته في اليابان. وهناك البنوك الشاملة تماما، حيث – تتميز بوجود درجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق البنك الشامل، حيث يتولى قسم في البنك أداء

(1)محمد عبد الحميد الشورابي، عبد الحميد محمد الشورابي، إدارة المخاطر الائتمانية. منشأة المعارف، افسكندرية 2002، ص 1073.

أنشطة ضمان الأوراق المالية، كما تمارس رقابة أكبر على المنشآت، وحصص ملكية بنكية كبيرة في المنشآت وعضوية البنوك في مجالس إدارة الشركات ومن أمثلتها الأنظمة السويسرية والألمانية[1].

الفروق الأساسية بين كل بنك وآخر هو تخصيص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر الكيان الخاص بالبنوك الشاملة وفي هذا المبحث سنحاول إدراج مفهوم البنوك الشاملة مع الإشارة إلى أهم وظائفها بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى ظهورها .

كما سبق أن ذكرنا البنوك الشاملة جاءت ترجمة لعملية تضخم أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، ومن هنا ظهرت هذه البنوك لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبية كل طلبات العميل .

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة "بأنها تلك، الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال"[2].

وتعرف كذلك بأنها المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال الوساطة وإيجاد الائتمان والتي تلعب دور المنظم في تأسيس المشروعات وإدارتها[3].

و يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف و المهام و ليحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية و المالية و غيرها يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.

(1)مبروك رايس، العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في العلوم ال اقتصادية، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2005، ص 82.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطبعة، الإسكندرية، 2001 ص 52.

(3) خبابة عبد الله ،الاقتصاد المصرفي ،النقود ،البنوك التجارية ،البنوك الإسلامية ،السياسة النقدية ،الأسواق المالية ،الأزمة المالية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، *2001،ص212.*

و لكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي:

– امتلاك البنك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية و الغير التقليدية معتمدا في ذلك على توافر خبرات و كوادر مصرفية عريقة، ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي و المصرفي، توافر أساليب تكنولوجية حديثة في المجال الاتصالات و الإدارة، دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة و التجاوب المستمر مع السوق المالية و الانفتاح على العالم بخدماته، ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة و طويلة الأجل و المشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية مع تبني إستراتيجية للتطور المستمر[1].

ومن هنا استخلص أصحاب البحث تعريفا لها كالتالي: هو المصرف الذي يحصل على مصادر تمويله من كل القطاعات إلى جانب اقتراضه من الغير مباشرة أو من السندات التي يصدرها لمن يتقدم لشرائها ومن ناحية توظيف أمواله فإنه بعد الوفاء لمتطلبات الاحتياجات الأولية "القانونية والنظامية والاختيارية" فإنه يقدم القروض المنشآت في كافة القطاعات "الزراعية والنظامية والعقارات والتجارة والمقاولات ".... وذلك بالإضافة إلى منح القروض الشخصية الاستهلاكية للأفراد والعائلات ..وكذلك فإنه في مجال الاستثمار يقوم المصرف الشامل بدراسة المشروعات الجديدة وشراء مديونية وشراء الأسهم فيها إلى جانب المساهمات في الشركات الأخرى....

–وبصفة عامة يمكن القول أنها البنوك التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي قيد العمل المصرفي في كثير من الدول بل أصبحت تمد نشاطها إلى كل المجالات والأقاليم والمناطق وتحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف النشاطات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1–2أسباب ظهور البنوك الشاملة .

يرجع انتشار فكرة العمل المصرفي الشامل إلى أسباب عديدة في مقدمتها: [2]

1– **تحرير تجارة الخدمات المصرفية** : تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أحد النتائج الهامة التي أسفرت عنها جولة لأورجواي وهي الجولة الثامنة الشهيرة في منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT، والتي كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالي ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها إنشاء منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة 70 دولة عام 1997 على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام 1999.

(1) رشيد صالح عبد الفتاح: البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية،بيروت 2000، ص 122.

(2)بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام،دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (الواقع والتحديات)،جامعة الشلف،2004.

وتشمل اتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لاتدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها : الخدمات المالية والمتركزة في الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال وخدمات، النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية العلمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة.

2– **التقدم التكنولوجي** : وهذا عن طريق انتشار ثورة الاتصالات وما نتج عنها من انهيار للقيود والحواجز بين القطاعات والدول وكذلك ثورة الحاسبات الآلية وما نتج عنها من فتح مجالات لا نهائية لصنع التمويل والاستثمار لم تكن متاحة من قبل.

3– **استخدام الخدمات المالية المصرفية الجديدة** : وتتمثل في الأدوات الحديثة البنكية :

– التجارة الإلكترونية: Commerce Electronique

هي نوع من التسويق وتوزيع المنتجات بوسائل إلكترونية، وتتمثل في الإنترنت، عن طريق طرح المنتجات بكل مواصفاتها ومعلوماتها في الإنترنت، فتساهم هذه الطريقة بتوفير مختلف النفقات الإدارية والاتصال وتوسيع دائ المستهلكين، كما يساهم البنك في هذه العملية بإصدار بطاقات إلكترونية خاصة بالعملاء للتحويل والتسديد.

- **القروض المشتركة**: Credits Communess

هي نوع من القروض ذات قيمة ومخاطر كبيرة، تشترك في تقديمها عدة بنوك، تخص هذه القروض تمويل العمليات الكبيرة ذات المبالغ الضخمة.

– شهادات الإيداع : Certificats de Dépôts

هي وثيقة قابلة للتداول، يصدرها البنك بعد إيداع مبلغ من المال مودع بسعر فائدة معينة لمدة محددة تزيد أو تقل عن ستة أشهر.

- **المشتقات**: Dérivées

هي عقود مالية: تتنوع هذه العقود حسب طبيعتها، ومخاطرها، وآجالها المتراوحة بين 30 يوم وسنة، واهم هذه العقود:

- عقود الحياز : Contrats par Option
- عقود الآجل: Contrats à Terme
- عقود المستقبل : Contrats Futures

4- المخاطر المصرفية وقرارات لجنة البازل :

في ظل تأثر الجهاز المصرفي بالعولمة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية، أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية، وفي أول خطوة للقضاء على تصاعد المخاطر الائتمانية، تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of ten في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا والدول هي : بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، إنجلترا.

والأهم أن لجنة بازل المشار إليها أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه[1].

وتهدف اتفاقية بازل إلى : المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي، وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية .

كما تهدف أيضا على وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك.

5- الشركات متعددة الجنسيات :وهي شركات عالمية النشاط وتعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ويضاف إلى ذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية[2].

6- **الخصخصة** : وتتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية، ومن دوافع الخصخصة تحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة وتقليل معدلات المخاطرة[3].

(1) عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سبق ذكره ، ص 79.

(2) نفس المرجع السابق، ص 26 .

(3)نفس المرجع السابق، ص 43 .

3-1 دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها :

يتبلور دورها من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد أو في آن واحد أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البناء التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات و التوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر تمويل غير نقدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة وإصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التي يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة .

وتقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي .

وتتعاظم الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي ، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين وبالتالي تلافي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة ،ومن ثم نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات عالية تجمع بين وظائف متعددة ؛فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين .

وظائف البنوك الشاملة :

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية ، بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية ، أعمال التأمين ، المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية حيث :

* استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية :

1) أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية : الإسناد ، التسويق ، تقديم الاستشارات .
2) تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية .

3) رسملة القروض .

* دخول مجالات غير مصرفية :

حيث تتجه إستراتيجية التنويع في هذا المحور إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة لأن ذلك يزيد من الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى :

1) القيام بنشاط التأجير التمويلي .
2) نشاط الاتجار بالعملة .
3) إدارة الاستثمارات لصالح العملاء .
4) نشاط إصدار الأوراق المالية.
5) نشاط التأمين .
6) إنشاء صناديق الاستثمار.

بالإضافة إلى ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية و إدخال التكنولوجيا المصرفية.

وتتمثل أعمال البنوك الشاملة في النواحي التالية :

- أنها تقوم بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها تطلع بعمليات المصرفة الاستثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتقديم خدمات الوساطة المالية.
- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها كما يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في الشركات التي يؤسسها ، شراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة والتقييم شراء سندات شركات المساهمة وذلك في حالة الخصخصة .
- تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن وأثر ذلك على تطوير السوق المالية .
- تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات .

تنويع المحفظة الإقراضية والاستثمارية للمصرف وتسيير القروض المصرفية في السوق المالية[1].

(1)عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 56،60.

ويمكن عرض أهم الوظائف الأساسية في خطوط عريضة على النحو التالي:

- الوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات والتكنولوجيا الحديثة.
- القيام بخدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها، وخدمات المبادلات والمستقبليات والعقود الآجلة والتفضيل.... الخ.
- القيام بخدمات التوريق.
- اكتشاف وتحليل ودراسة الفرص الاستثمارية.
- الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.
- إدارة عمليات التسويق إعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات:
- المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.
- وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- صناعة الأسواق المتكاملة والقابلة للنمو من خلال توفير المعلومات الحيوية للمستثمرين والبنوك وغيرها.
- تعمل البنوك الشاملة على تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة بها.
- تعمل على خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق والتي تتمتع بنوع من الاستقرار.
- تبني برامج تأهيل وإعادة تأهيل الشركات القائمة.
- الاستثمار المباشر في المشروعات التنموية متعدية التأثير والعملاقة، وتقديم رأس المخاطر في المشروعات.
- تسهم في حسن تهيئة المناخ الاستثماري وإستعياب التكنولوجيا المتطورة.
- توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- تقديم الخدمات المصرفية التي تسهل التجارة الخارجية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية[1].

الفرع الثاني :التحول إلى البنوك الشاملة:

2-1: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

تشهد البنوك تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات بصفة خاصة. وهذه التحولات تصب في اتجاه التحول نحو البنوك الشاملة وتعدد وتنوع وازدياد كثافة الوظائف التي تؤديها.

(1)الأهرام ،البنوك الشاملة ،ضرورة لملاحقة مستجدات الصناعة المصرفية ومتطلبات الجات ،1997/6/23.

ومن بين أهم هذه الدوافع:

1. دوافع ذاتية: فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة لتتواكب معها.

   ومن ثم فالبنك الغير قادر على هذا التفاعل يزول لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومن ثم تنقطع عنه أوردة الحياة.
2. التطور والتحولات في الإقتصادات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها مثل التخصييصية. إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج.ا[1]
3. الوعي لدى جمهور المتعاملين وازدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.
4. المنافسة، تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الاقتصاد الواحد أو بين الإقتصادات المختلفة. ومن هنا ظهرت مقولة **إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا**.
5. كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي اعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.[2]
6. التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات. وأدى هذا التطور إلى تهيئة المناخ لظهور البنوك السابق الإشارة إليها، سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات .
7. تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود اقتصادية مصرفية فنية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء.

(1) خبابة عبد الله:مرجع سبق ذكره،ص ص ،213،214 .

(2) نفس المرجع السابق،ص ص ،213،214 .

8. تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة. ويؤدي ذلك – بلاشك – إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك قاعدة عريضة من العملاء وكوادر ادارية وبشرية .
9. التحرير الاقتصادي العالمي وتحرير الخدمات المالية: يؤدي التحرير الاقتصادي في إطار اتفاقات أورجواي إلى خلق العديد من العوامل الضاغطة لكي تنوع البنوك أنشطتها و تمدها خارج الأطار الضيق التي ظلت حبيستها لفترة زمنية ليست قصيرة[1].
10. تصاعد الوزن النسبي لما يعرف بالإقتصاد الرمزي وما يصحبه من تعاظم تحركات روؤس الأموال غير المرتبطة بتحركات السلع والخدمات. إذ تشير التقديرات إلى أن حجم هذه التحركات يبلغ 150 مليار دولار يوميا أي حوالي 35 تريليون دولار في العام. ومن المتوقع أن يزداد هذا الحجم مع تصاعد أهمية قطاع الخدمات المالية، ظهور البورصات وإنتشارها في الكثير من الدول النامية مواكبة إفساح المجال لقوى السوق وطنيا ودوليا، ويدعم ذلك ويعززه التقدم المذهل في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التحويلات المالية التي تزداد أمنا مع مرور الوقت منل نظام SWIFT. [2]

2-2- مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة:

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فإن هذا النوع من البنوك يحتاج الى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع.

أ- هذه المقومات يمكن تقسيمها إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.

فبالنسبة للنوع الأول، نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى :

- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.
- أن تتوافر لدى البنك موارد وكوادر بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في البورصة...إلخ أي يعني هذا تأسيس مراكز متخصصة لإنشاء وتدريب هذه الكوادر .

(1) نفس المرجع السابق، ص215.

(2)نفس المرجع السابق، ص215..

- أن تتوافر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف وإتخاذ القرارات العلمية المدروسة.
- تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.
- تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

وبالنسبة للنوع الثاني: وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة، نعتقد أن الدولة عليها أن:

- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها.
- من المسائل المهمة كذلك إقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس.
- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية[1].
- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الإستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها.

2-3- كيفية التحول إلى بنك شامل : [2]

يتم التحول إلى البنوك الشاملة من خلال منهجين أساسين هما :

المنهج الأول : وهو المنهج الأسرع والأسهل ويتمثل في تحويل بنك) متخصص أو تجاري قائم بالفعل إلى بنك شامل، على أن يكون هذا البنك المراد تحويله إلى بنك شامل؛ بنك كبير الحجم، وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا ومعلوماتيا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في هذا المنهج التحول إلى البنك الشامل على عدة أسس وقواعد أهمها:

---

(1)نفس المرجع السابق، ص217.

(2) أسامة السيد شندى ،البنوك الشاملة ، القاهرة ، النشرة الاقتصادية ، بنك مصر ، العدد الأول، 2000 .،ص93 .

-التدرج :أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات البنك الشامل تدريجيا للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات، ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفاعلية في نطاق من الجودة الشاملة.

-التطوير :أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات، وتعديل الإجراءات بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب.

-التجهيز :وهي توفير الإمكانيات المادية والتكنولوجية والمعلوماتية المطلوبة لإنشاء المصرف الشامل، بما في ذلك إعادة تخصيص الفروع، أو إنشاء فروع جديدة، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات البنوك الشخصية.

-الخطة :من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط، ومبرمج زمنيا، في إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على معوقات ومحددات التغيير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى البنك الشامل.

-ويدعم فعالية هذا المنهج قدرة قيادات البنك على الابتكار، وخلق الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل، والقدرة على التطوير والتغيير، والعمل على إنجاحه بعيدا عن مقاومة التغيير وشل فاعلية التطور.

المنهج الثاني : إنشاء بنك شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من الأساس ومن القاعدة واختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة، وتدريبها، وتطوير قدرتها ، والتعاون مع مصارف أجنبية شاملة للإفادة من خبراتها ، وتوفير المكان المناسب، وتجهيزه شكليا وتكنولوجيا ومصرفيا والقيام بالحملات الدعائية والتسويقية والترويجية اللازمة، لإنجاح فكرة البنك الشامل.

ويؤكد أصحاب هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، سريعة التأثر والتأثير وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، وأن المصرف الشامل صانع لأسواقه.

والمنهجين المذكورين ليسا بديلين أو متعارضين، بل إنه يمكن الأخذبهما معا؛ حيث يتم العمل على تحويل بنك قائم بالفعل إلى بنك شامل، طالما يتوافر فيه الشروط والخصائص المحددة لذلك، وفي الوقت نفسه دراسة مدى تقبل السوق، واستيعابه لمعاملات وخدمات المصرف الشامل، والتغلب على العقبات، ومعالجة القيود والمحددات التي تواجه عملية التحول والتطوير .وبذلك يتم الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يمكن إنشاء كيان مصرفي جديد، تتوافر فيه الإمكانيات، والقدرات، والخبرات، وفي الوقت نفسه يكون قابلا للنمو،

والاتساع، والانتشار بشكل كبير، ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة توجيه السوق، وريادته مع وضع خطة للإسراع بذلك، عن طريق شراء عقارات بعض البنوك الراغبة في الاستغناء عنها، مما يعد دمج تدريجي لبنك معين، وضم أعماله ومعاملاته وعملائه للبنك الشامل المراد إنشاؤه، وتقويته، بما يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب، وتحقيق التشغيل المتوازن، والدخول في مشاركات مع بنوك أخرى قائمة ورائدة الهدف دمجها فيه مستقبلا.

الفرع الثالث: إدارة البنوك الشاملة .

الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك :

لاشك أن التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة .

وفي هذا الخصوص يمكن عرض الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة في البنوك على النحو التالي :

3-1- اختصاصات الإدارة العليا[1]

تضم الإدارة العليا مجلس الإدارة ، رئيس مجلس الإدارة ، مديري العموم ، الخبراء ولقد أصبح التركيز الآن على المهام والاختصاصات الآتية :

1) **بالنسبة لاختصاصات ومهام مجلس الإدارة** :تتمثل في الجوانب الآتية :

أ- تحديد مستويات الربح المرتقبة أو المطلوب تحقيقها

ب- تحديد نسب توزيعات الأرباح .

ج- زيادة رأس المال و زيادة النفقات .

د- وضع سياسات تنويع الخدمات المصرفية .

هـ- وضع الخطط والسياسات الخاصة بالعمالة في المستويات العليا والدنيا .

و- إدارة السيولة وتحديد طرق مواجهة الأخطار .

ز- وضع السياسات الخاصة بالعلاقات العامة .

ح- وضع السياسات وخطط الاستثمار وغزو الأسواق الأجنبية .

(1) عبد الغفار حنفي ،عبد السلام أبو قحف ،الادارة الحديثة في البنوك التجارية ،السياسات المصرفية ،تحليل القوائم المالية ،الجوانب التنظيمية والتطبيقية ،البنوك العربية ،الدار الجامعية ،ط 2004،2003،ص ص360،359.

2) **بالنسبة لمهام رئيس مجلس الإدارة** : ويمكن تلخيصها في الآتي :

أ- المحافظة على وجود علاقة طيبة بين البنك وأصحاب رأس المال .

ب- اختيار أعضاء مجلس الإدارة .

ج- التأكد من توافر المعلومات الكافية واللازمة لقيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بمهامهم .

د- الرقابة على المديرين بتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة .

هـ- الرقابة الدقيقة في الأنشطة والمهام الخاصة بميدان العمل المصرفي في البنك .

و- الرقابة على البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها البنك .

3) **مهام مديري العموم (المديرين التنفيذيين)** : فقد أصبح التركيز على الآتي :

أ- القيام بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الإدارة .

ب- التوجيه والإشراف وحل مشكلات العمل داخل الإدارة .

ج- الإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالإدارة والمشاركة في وضع الخطط والأهداف العامة للبنك.

4) **الاستشاريون، الخبراء في البنوك** :

تقوم البنوك الآن إما بتعيين أو الاستعانة بالخبراء في جميع التخصصات ويتلخص دور الخبراء والاستشاريين في البنوك في تقديم النصائح والتوصيات الخاصة بالجوانب الآتية :

أ- التمويل والاستثمارات الجديدة وزيادة رأس المال .

ب- حالات الاندماج و المشكلات الخاصة بالقوى العاملة .

ج- كل ما يتعلق ببورصة الأوراق المالية وأسواق المال .

د- تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا.

3-2 – نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم: [1]

وتتلخص الاتجاهات الحديثة في هذا الخصوص في الآتي :

أ- استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كل الأقسام والإدارات الوظيفية في كل فرع .

ب-التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط والتخطيط الاستراتيجي .

ج- إنشاء وحدات للخدمة المركزية تقوم بالتنسيق بين الإدارات/الأقسام والفروع ، وكذلك البحوث.

د- إنشاء وحدات إدارية مركزية مساعدة تكون مهمتها مساعدة الإدارات الرئيسية الخاصة بالتسويق ، والخدمات الإدارية والأفراد .

هـ- التكوين التنظيمي(إنشاء الإدارات والأقسام) يعتمد أساسا على تجميع الأنشطة المرتبطة بالداخل أو الخارج .

و- تطبيق الأسلوب اللامركزي وتفويض السلطة بدرجة كبيرة للفروع في الداخل والخارج .

(1) عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف: مرجع سبق ذكره، ص 361.

ز- معاملة كل فرع من فروع البنك في الداخل والخارج كمركز ربحية مستقلة .

ح- المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغيير في أنشطة وخدمات البنك.

ط- فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير المصرفية وكذلك نفقاتها عن تلك التي ترتبط بالخدمات المصرفية بجميع أنواعها .

ي- تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي : تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس ، فدراسة وتحليل الهيكل التنظيمي لأي من البنوك الحديثة يلاحظ احتواءه على الإدارات الوظيفية والمناطق الجغرافية ، كذلك المنتج/الخدمة ، والعملاء وغيرها من الأسس . وذلك على النحو الموضح بالهيكل التنظيمي الافتراضي في الشكل (أ).

ك- أسلوب اختيار أعضاء مجلس إدارة البنك .

ل- الاهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات والكمبيوتر والبحوث في جميع المجالات ويمكن للفرد أن يدرك هذا من خلال تحليل أي هيكل تنظيمي لأي بنك من البنوك المتقدمة .حيث يلاحظ وجود وحدة لخدمة المعلومات والحسابات الآلية في البنك .

الشكل رقم (01): يوضح الهيكل التنظيمي للبنوك الحديثة

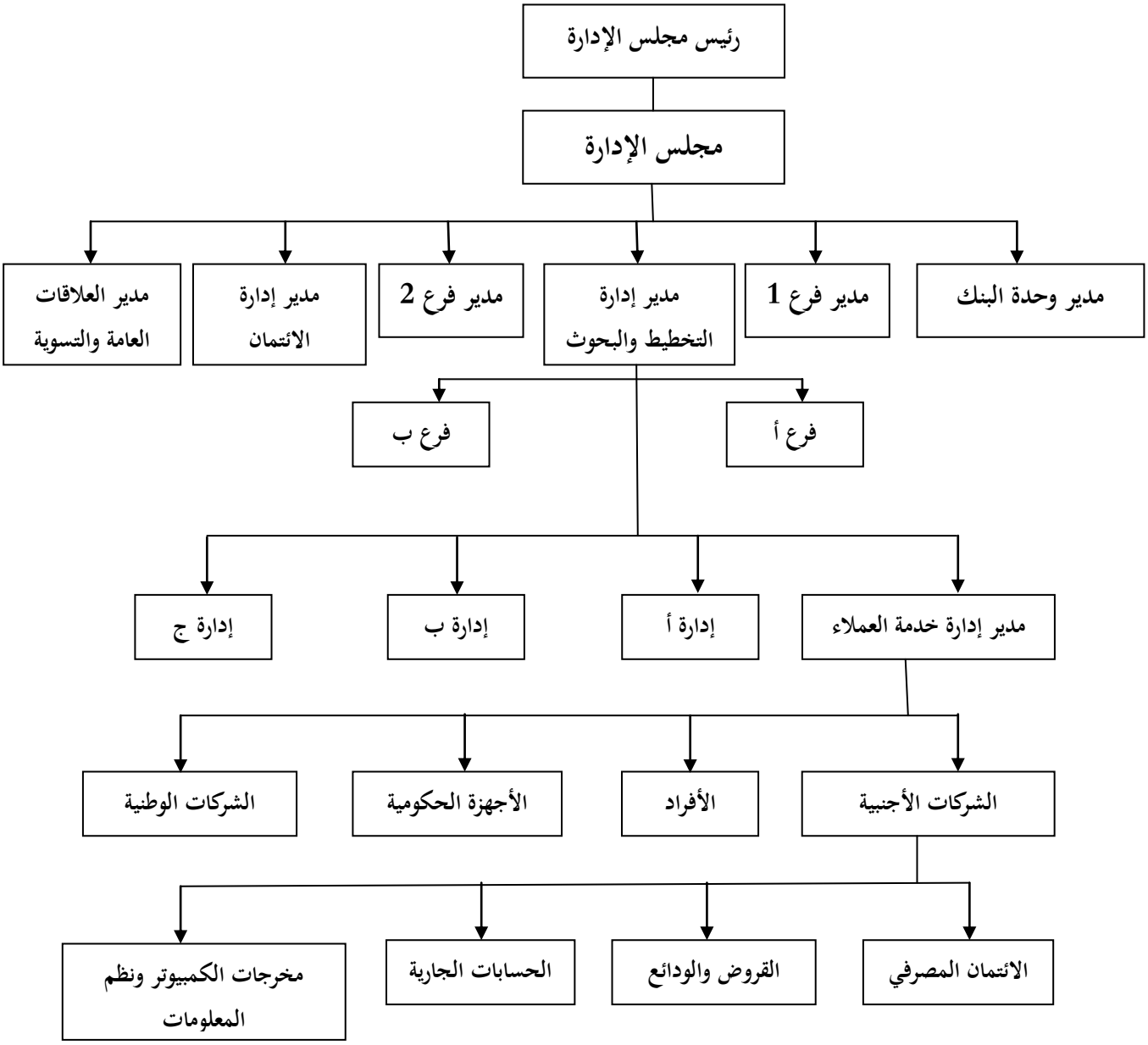

المصدر: مداس أم الخير، طوافي يمينة، البنوك الشاملة ودورها في جلب الاستثمار، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006، ص23.

3-3 – أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة: [1]

في ظل التطورات والاتجاه نحو الصيرفة الشاملة بما تتضمنه من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وتنوع مصادر الالتزامات وزيادة العمليات خارج الميزانية واستحداث خدمات جديدة مثل تبني المشروعات الجديدة والترويج لها وضمان تغطية الاكتتاب ، وتقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية ، وصناديق الاستثمار والتفاعل مع البورصات المحلية والعالمية، والقيام بأعمال الوساطة العقارية ، والتأجير التمويلي مع استخدام الهندسة الملكية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية ، وإزاء هذه الحركة الديناميكية في الأنشطة المصرفية وتشبعها ، فإن دور الرقابة والمراجعة وما يحكمها قد تعاظم وازدادت فاعليته ، وسوف نتعرض لمفهوم ودور الرقابة في البنوك الشاملة فيما يلي :

أ- الرقابة الداخلية : تعد وظيفة الرقابة الداخلية وظيفة تقييميه مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك كخدمة للبنك ذاته ، ويتسع نطاقها ليشمل الهيكل التنظيمي للبنك ونظمه وإجراءاته وعملياته وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وضمان حسن أداء الخدمة المصرفية للعملاء بالدقة والسرعة الواجبة ، وحماية الأصول والممتلكات الخاصة بالبنك وسلامة أموال العملاء ، مع منع واكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، والتحقق من صحة ودقة البيانات وتوقيتها، مع التأكيد على الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة المعمول بها . ويتم ذلك من خلال وحدة مراجعة داخلية في كل بنك مستقلة في أداء عملها إداريا ، وتخضع إدارة المراجعة الداخلية والرقابة لمجلس الإدارة مباشرة وترفع إليه تقاريرها .

ب- الرقابة الخارجية : تتم وظيفة الرقابة الخارجية على أساس العينة والاختبار وفقا لبرامج معينة بهدف التأكد من سلامة البيانات المالية ، والتحقق من أنها تعكس نتائج وواقع الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة مالية ما .

ويقوم بهذه الوظيفة مراقبو الحسابات الخارجيين والجهات الرقابية الأخرى وفي مقدمتها البنوك المركزية وغيرها من الأجهزة الرقابية . ويختلف عدد الجهات الرقابية وطبيعة عملها من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة النظام المصرفي السائد وكيفية إدارته ، حيث كلما كان النظام الرقابي قادرا على تحقيق السرعة في كشف الانحرافات كلما زادت أهميته وفاعليته .

إذا كانت الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية تلعب دورا هاما بالنسبة للبنوك بصفة عامة ،إلا أن دورها في البنوك الشاملة يعد أكثر أهمية لتنوع الأنشطة والمنتجات التي تقدمها وفقا لاحتياجات العملاء المتغيرة ، ولأنها تقدم ما لا

(1) رشيدصالح عبد الفتاح ،مرجع سبق ذكره ،ص 118.

يتوقعه العميل ولا يجدها في غيرها من البنوك ، وهذا التنوع والتعدد أدى إلى زيادة أهمية وجود الضوابط والقواعد التي تحدد نطاق عملها وكيفية الرقابة عليها.

إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة

3-3-1 : تنويع الموارد[1].

حيث تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر التمويل لعل من أهمها :

1. إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:

وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها ، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك، ويمكن عن طريقها الحصول على أرصدة مالية بسرعة (وذلك بالنسبة للبنوك الكبرى)[2].

2. الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي :

لجأت البنوك الشاملة للاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي، وعمليات الاقتراض الخارجي تتم في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين وصناديق التأمين الاجتماعي وغيرها من المؤسسات المالية [3].

كما أن الاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل يحمل ميزتين تتمثلان في :زيادة القدرة على الإقراض وزيادة عمليات التوظيف .

3. اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية :

فقد قامت بعض البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركة القابضة ، ومن اجل البحث عن اتجاه جديد لتنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات ، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة في الأوقات التي توفى فيها الودائع ،حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم إحدى الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق وتعيد إقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا .

(1)عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2000،ص22.

(2) رشيد صالح عبد الفتاح ،مرجع سبق ذكره ،ص 101.

(3) رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره،ص 102.

4.التوريق :ويسمى أيضا التسنيد ؛ ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول .

حيث يمكن الإقبال على شراء هذا النوع من الأوراق المخلقة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول الدائمة ، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها .

3-3-2: تنويع النشاطات: [1]

ويهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب لعل من أهمها :

1. التنويع في محفظة الأوراق المالية :

بحيث تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لهاة مع تعددها وتباعدها جغرافيا ، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض ، بحيث تحقق اكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية .

2. تنويع القروض الممنوحة :

بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية الأخرى ، إلى جانب الأنشطة العقارية والقروض الاستهلاكية للقطاع العائلي إلى جانب قروض لتمويل التجارة الدولية .

ومن جهة أخرى تقدم البنوك الشاملة قروضها على مدى آجال زمنية مختلفة ، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وكذلك الطويلة ، اعتمادا على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى استقرار الموارد المالية للبنك بشكل يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل ، ويدعم ذلك أن معظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها فإن هناك احتمالا كبيرا أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع ودائع تعادل تقريبا ما قام بسحبه الآخرون .

3. الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها تمثلت في :

أ- أداء لأعمال الصيرفة الاستثمارية : التي تتضمن ثلاث وظائف أساسية هي :

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ، مرجع سبق ذكره ،ص23.

الإسناد :التي تعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها ، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة .

وهناك الوظيفة التأمينية في مجال أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والتي تعني التسويق ، وتتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة .

أما الوظيفة المتعلقة بتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد مقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق .

ب- تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية : منة مبدأ تقديم القروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين ، وتتم خدمة القرض من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات ونقابات العاملين ، ويمكن أن تستفيد البنوك الشاملة في مقابل ذلك من إعفائها من 50 % من الفوائد المستحقة الأمر الذي يمكنها من تقديم مثل هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة تساهم إلى حد بعيد في نجاح برنامج الخصخصة وعملية توسيع قاعدة الملكية .

ج- رسملة القروض : أو استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المنشأة المعينة وتأكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة يرجع لسوء الإدارة ، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه المنشأة أو الشركة .

3-3-3: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

حيث تتجه استراتيجيه التنويع إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة حيث أثبتت التجارب أن ذلك يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

1. القيام بنشاط التأجير التمويلي[1]:

وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات والآلات اللازمة له دون الاضطرار لدفع ثمنها كاملا ، وإنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له ، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة ايجارية أو

(1) رشيد صالح عبد الفتاح ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 102،103.

إعادة استئجارها لمدة أخرى ، ويتم الاتفاق بين الطرفين على مصاريف الصيانة الدورية بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمصاريف التشغيلية ويتم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة عن طريق إنشاء الشركات وتأدية الخدمة عن طريقها .

2. نشاط الاتجار بالعملة :

وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة من خلال الاتجار بالعملة التي في بحوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق ، وتتضمن أيضا إمكانية استفادة البنك من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام التحويل . وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق الاختيار .

3. نشاط إصدار الأوراق المالية :

حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال حيث يستطيع البنك أن يمارس أنشطة لاستطيع أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظرا لوجود قيود قانونية أو رغبة من البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو اعتمادا على أن هناك من الأنشطة المتخصصة التي يفضل أن يؤدي عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة ومن أهم هذه الأنشطة:

أ- نشاط التأمين :وخاصة التأمين على الحياة للعملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني بحيث تلتزم شركة التأمين الشقيقة بسداد أقساط القرض في حالة موت المقترض كما يمتد هذا النشاط ليشمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها كالمنازل .

ب-إنشاء صناديق الاستثمار : التي استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوافر لديهم موارد مالية ويحجمون عن شراء الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الحجز والمعرفة أو الوقت لديهم . وقد أخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزءا من ودائع العملاء ، وفي محاولة البنوك الشاملة لمواجهة ما يتسرب من ودائع إلى هذه الصناديق فقد عمدت تلك البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في كل شركة قابضة لنفس صندوق استثمار له كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون في ذلك ، وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى تحقيق عائد مرتفع لصالح تنمية موارد البنوك الشاملة .

4. إدارة الاستثمارات لصالح العملاء :

تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق للاستثمار من أجل استثمار ودائع العملاء وتديرها لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها ، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم . كما تقوم البنوك الشاملة بتولي إدارة محفظة الأوراق المالية . كما تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية بناء على أوامر من العميل ، بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد عن تلك الاستثمارات ، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في إدارة محفظة الأوراق المالية .

4-3-3 : ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية

وينطوي هذا على القيام بالأنشطة التالية من خلال الفروع :

1) تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت ، بل أبرزت تلك الأنشطة فكرة إنشاء فروع السوبر ماركت المصرفية التي تعتبر بمثابة الفرع الذي يقدم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل دار المحلات الكبرى والسوبر ماركت [1].

2) إنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك فالأولى تقدم خدمتها على مدار أربع وعشرين ساعة وكل أيام العمل بلا انقطاع والثانية تقدم خدمة مصرفية متخصصة تستهدف فئات محددة عادة ما يكونون من رجال الأعمال والأثرياء .

3) إنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية : بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التي يحتاج العملاء لتحويلها من العمليات التقليدية إلى العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكاملة .

ولاشك أن إدخال تلك التكنولوجيا المصرفية لفروع البنوك سيؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في اختيار العاملين المناسبين في الألفية الثالثة بحيث يتم المزج بين الخبرات التسويقية العالية والتمتع بالخبرات التكنولوجية .

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 170.

المطلب الثاني: البنوك الشاملة والاستثمار

يعتبر الاستثمار من أحد أهم العناصر الفعالة في تحريك الاقتصاد، وذلك من خلال أهدافه وأهميته، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستثمار وأهدافه ومحدداته الاستثمارية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة.

1-1. مفهوم الاستثمار وتصنيفه:

تعدد مفاهيم الاستثمار، وهي كما يلي:

«هو استخدام المدخرات للحصول على وسائل إنتاج ومعدات، وإما عقارات تستخدم في العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة؛ وعليه فالاستثمار هو عبارة على إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل»[1].

«الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي»[2].

«الاستثمار بالمعنى الاقتصادي هو ارتباط مالي بهدف تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى مدة طويلة في المستقبل، ولذلك يطلق البعض مصطلح "الإنفاق الرأسمالي"»[3].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن للباحث إعطاء تعريف شامل للاستثمار: الاستثمار هو عبارة عن تضحية بمبلغ معين من المال، ويكون ذلك بجهد واع ورشيد قصد الحصول على مبالغ مالية في المستقبل.

2-1 تصنيفات الاستثمار:

تعدد التصنيفات الموضوعية للاستثمار بتعدد المقاييس والزوايا التي ينظر إليها حسب الجدول التالي:

(1) حسن عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، ط1،2000، ص37.

(2) طاهر حيدر حردان: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1997، ص13.

(3) عبد العزيز ميلودي: محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص5.

الجدول رقم (01): تصنيفات الاستثمار.

المقاييس	أنواع الاستثمارات
طبيعة الاستثمار	صناعة تجاري خدمية اجتماعية
جهة الاستثمار	فردي شركات ومؤسسات حومي أجنبي
رأس المال	عيني (سلع، آلات ...الخ) نقدي (سيولة نقدية) مالي (أسهم، سندات ...الخ)
الغاية أو الهدف من الاستثمار	استبدالي بسبب التقادم توسعي جديد
مدة الاستثمار	قصير متوسط طويل إستراتيجي
الموقع الجغرافي	استثمار محلي (استثمار في السوق المحلية) استثمار أجنبي (استثمار في السوق الأجنبية)

المصدر: ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص5.

1-3 مفهوم مشروع الاستثمار:

1-3-1 تعريف المشروع الاستثماري: هو عملية توظيف الموارد في مشروع صناعي أو مالي على أمل الحصول على تدفقات سائلة على عدد من الفترات لإثراء المؤسسة[1].

كما يعرف: «المشروع الاستثماري على أنه تجميع متكامل للنشاطات والعمليات التي تستهلك الموارد المحدودة والتي ينتظر منه الحصول على مداخيل نقدية أو غير نقدية»[2].

1-3-2 أنواع المشاريع الاستثمارية[3]:

أ- **المشاريع المستقلة:**تعتبر أن المشروعين A وb مستقلين إذا كانت التدفقات النقدية لإحداهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني وكذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا العشر أو أحدهما.

ب- **المشاريع المكملة:** تعتبر أن المشروعين A وb مكملان؛ إذا نتج عن اختيار أحدهما زيادة في إيرادات المشروع.

ج- **المشاريع المتناقصة:** تعتبر أن المشروعين a وb متناقصان إذا أدى قبول أحدهما إلى رفض المشروع الثاني.

د- **المشاريع المترافقة:**

هـ- تعتبر أن المشروعين A وb مترافقان، إذا أدى قبول إحداهما إلى ضرورة قبول الثاني والعكس صحيح.

1-3-3 خصائص المشروع الاستثماري: [4]

تتميز المشاريع الاستثمارية بالخصائص التالية:

1- **نفقات الاستثمار:** يقصد بالنفقة الاستثمارية مجمل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تنفق بداية المشروع إلا أن تصبح هذا الأخير يحقق تدفقات نقدية.

2- **مدة حياة المشروع:** تعتبر مدة حياة المشروع من البيانات الهامة والأساسية للوصول إلى القرار الاستثماري، بحيث تقدر قيمة هذه الفترة قبل بداية المشروع بحساب المدة التي يقدم خلالها المشروع عطاء جيد، بمعنى دو تدفقات موجبة، كما يمكننا من تحديد هذه المدة على الفترة التي تمتلك فيها مختلف الوسائل الإنتاجية المعتمدة عليها لإنجاز المشروع الاستثماري.

---

(1) فركوس محمد: الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص169.

(2) kamei-hami : Analyse bancaire de l'entreprise.44éme édition، essalemi،2000، p9.

(3) فركوس محمد: مرجع سبق ذكره، ص170.

(4) زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقة، دار وائل للنشر،مصر 1988م، ص39.

3- **التدفقات النقدية:** التدفق النقدي: هو النقد الجاهز إلى صندوق الشركة أو حسابها لدى البنك أو خروجه منها لذا التدقيق النقدي نوعان:

3-1. التدفق النقدي إلى الداخل: وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى دخول النقد جاهز إلى الصندوق الشركة أو حسابها لدى البنك مثل: المبيعات النقدية، قبض الأرباح؛ تحصيل الأوراق التجارية.

3-2. التدفق النقدي إلى الخارج: وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى خروج نقد جاهز إلى الخارج من صندوق المؤسسة أو حسابها الجاري في البنك مثل: دفع للرواتب والأجور، أما الفرق بين التدفق النقدي الداخل والخارج خلال فترة معينة وهو التدفق النقدي الصافي.

4- **القيمة الباقية:** تمثل الجزء الذي لا يهتلك من التكلفة الأولية للمشروع عند التنازل عنه، وفي حالة التنازل عن هذا الاستثمار بمبلغ أكبر من المبلغ المتبقي يعتبر الفرق ربحاً، أما في حالة التنازل عنه بمبلغ أقل من القيمة الباقية فيعتبر خسارة أو عجز تتحمله الدورة المالية.

1-4 أهداف ومحددات الاستثمار:

1-4-1. أهداف الاستثمار: [1]

- الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فرد يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أ الربح؛
- تكوين الثروة وتنميتها: ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها؛
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي؛
- المحافظة على قيمة الموجودات: وعندها يسعى المستثمر غلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

(1) طاهر حيدر حردان: مرجع سبق ذكره، ص16.

1-4-2. محددات الاستثمار[1]:

من أهم العوامل المحددة للاستثمار يمكن اختصارها فيما يلي:

1- **سعر الفائدة:** والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر؛ فالعلاقة بينها وبين حجم الأموال المستثمرة، فهي علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى تخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار؛ نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، أما عند نقصان سعر الفائدة فذلك يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض؛ وبالتالي ارتفاع الاستثمار؛ نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض، ففي حالة التضخم؛ من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة؛ أما في حالة الركود؛ فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.

2- **الكفاية الحدية لرأس المال:** والمقصود بالكفاية الحدية لرأس مال هو الإنتاجية الحدية لرأس مال؛ أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال، فالعلاقة بين الإنتاجية لرأس مال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع الدخل بالتالي التشجيع على الاستثمار ومنه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض الدخل المتوقعة من ذلك الاستثمار؛ ومنه انخفاض الأموال المستثمرة.

3- **التقديم العلمي والتكنولوجي**:فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة ذات طاقات إنتاجية عالية؛ والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال الأماكن القديمة بالأخرى جديدة؛ وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق، بالإضافة إلى التقدم في الآلات؛ نجد التقدم في مجال البحث والتطوير الذي يؤدي إلى ظهور مواد الطاقة أو مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.

4- **درجة المخاطرة:** إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية؛ بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار، ولكن من جهة ثانية نجد أن العلاقة بين درجة المخاطرة وعائد علاقة طردية، وعليه فلا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للاستثمار خاصة في الدول النامية، وهذا المخاطرة قد ترتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة، فتوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي إلى انخفاض درجة المخاطرة؛ والذي يعمل على تشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عوامل أخرى تتمثل في:

- مدى توفر السوق المالية الفعالة والنشطة؛

(1) أحمد عبد الحي رزق؛ محمد سعيد بسيوني: مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية، (د. ط)، الأردن، 2011م، ص39.

- مدى توفر الوعي الادخاري والاستثماري لدى أفراد المجتمع.

الفرع الثاني: إدارة المحفظة المالية للبنك الشامل:

تلعب المحفظة دوراً مهماً في عالم الاستثمار، فهي تشغل حيزاً كبير في حقل المعرفة المالية، وتعتبر محفظة الأوراق المالية للبنك مجموعة من أموال المجتمعة في وعاء للاستثمار، الهدف من امتلاكها هو تنمية القيمة السوقية لها وتحقيق التوظيف الأمثل لها تمثله هذه الأصول من أموال وللمحفظة مخاطر نذكر منها:

2-1. مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية: هناك العديد من مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية لعل من أهمها[1]:

1- **مخاطر سعر الفائدة:** هي تحتوي على نوعين من المخاطر، هي مخاطر قيمة رأس مال، ومخاطر إدارية، وهي المخاطر التي تتعرض لها أي مشتري لأي استثمار في شكل قرض سند لفترة طويلة نسبياً، فإذا ارتفع سعر الفائدة في السوق فإنه يتحمل مخاطر قيمة رأس مال ومخاطر إدارية .

2- **مخاطر السوق:** وتنشأ نتيجة أن أسعار السوق وقيم الرهونات للأوراق المالية للأوراق المالية أو الأصول الحقيقية تتغير تغيراً حتى لو كانت القدرة الإدارية ثابتة، ويرجع هذا التغير إلى العديد من الأسباب وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الوحيد الذي ليس له مخاطر السوق تقريباً الودائع الادخارية، حيث يمكن تحويلها إلى نقدية مباشرة أو إلى الأوراق مالية حكومية.

3- **مخاطر التضخم:** وهي مخاطر التي تتعرض لها استثمارات في الأوراق المالية المنخفضة مثل: الاستثمارات في المستندات الحكومية، حيث أن استيراد الأموال مضمون، لكن القوة الشرائية للنقود تقل بسبب تزايد معدلات التضخم.

4- **مخاطر الرافعة المالية:** تزداد الرافعة المالية لأي شركة بزيادة استخدام الأموال المقترضة في التمويل عن استخدام الأموال المملوكة لهذا الغرض؛ وتقاس الرافعة المالية عادة بقسمة الأموال المقترضة من الغير عن الأموال المملوكة أو بقسمة الأموال المقترضة من الغير على إجمالي الأصول.

ومع ثبات العوامل الأخرى تزداد التدبدب في عائد الأسهم نتيجة استخدام الرافعة وهذا ما يسمى بمخاطر "الرافعة المالية".

(1) عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سبق ذكره، ص155.

5- **مخاطر الرافعة التشغيلية:** حيث تقاس "الرافعة التشغيلية" بقسمة التكاليف الثابتة على التكاليف الصغيرة مع الإشارة إلى أن الشركات الصناعية والزراعية تطلب استثمارات في الأصول ثابتة أكبر بكثير مما تتطلبه الشركات التجارية .

وينتج عن ارتفاع الرافعة التشغيلية زيادة الاختلافات في الفوائد الموزعة على أصحاب الأسهم وهي ما يطلق عليه بمخاطر "الرافعة التشغيلية".

6- **مخاطر الإدارة:** في بعض الأديان تتصرف إدارة الشركة بطريقة غير سليمة بسبب تصرفات رجال الإدارة العليا مثل الرشوة، الكذب... بالإضافة لأسباب أخرى مثل قصر النظر في مسائل كثيرة كسوء التصرف مع الاتحادات والنقابات وفي كل ذلك فإن الاستثمار حساس جداً لسلوك الإدارة.

7- **مخاطر نوع النشاط الاقتصادي:** هناك العديد من مخاطر مرتبطة بنشاط معين بسبب وجود منافسة شديدة أو تغير في أذواق المستهلكين...، فالصناعات التكنولوجية مثلا تتعرض لتقادم سريع، حيث تتوالى الاكتشافات من الداخل والخارج وصناعة الاسمنت تتعرض لمخاطر قوانين حماية البيئة من التلوث مع الإشارة إلى أن المخاطر الصناعية قد تكون مؤقتة أو دائمة وقد تكون كبيرة أو صغيرة.

8- **مخاطر قانونية وسياسية:** حيث تتعرض الاستثمارات المربحة أصلا لمخاطر نتيجة للتدخل الحكومي من خلال إصدار قوانين ولوائح غير مرغوبة في مجالات كثيرة مثل تسعير المواد الخام، إباحة استيراد سلع معنية ومنع وخضر استيراد أخرى.

2-2. أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري شامل:

يرغب كل بنك تجاري في مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية وذلك بأن يضع سياسات وإستراتيجيات ملائمة التي تكون بمثابة العودة لاتخاذ القرارات في شأن محفظة الأوراق مالية، وتختلف البنوك التجارية الشاملة في وضع سياساتها وإستراتيجياتها الاستثمارية، ولكنها تشابه في رغبتها في الحرص على مواردها بتقليل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

وعلى البنوك التجارية الشاملة أن تأخذ في الاعتبار عند بناء سياستها وإستراتيجيتها بإدارة الاستثمار ومراعاة مجموعة من القواعد وهي بمثابة المعايير التي تبنى عليها سياستها وإستراتيجيات الاستثمار من أهمها[1]:

1) :عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة عملياتها وادارتها ص160.ط7

1- **ضرورة توافر الأموال اللازمة للاستثمار:** يرغب البنك في إدارته للاستثمار إلى جمع الأموال اللازمة الاستثمار من خلال تدابير موارد جديدة تتصف بالثبات وطول الأجل بالإضافة إلى إصدار أوعية ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الاقتراض بسعر فائدة منخفض الذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية لضخ المزيد من الاستثمارات، وقد يسعى البنك لبيع الاستثمارات ذات العائد المنخفض ليؤثر إيرادات شراء أوراق ذات عائد كبير.

2- **جودة الأوراق:** يعني بالجودة قابلية الورقة المالية للبيع دون أية عوائق لذا نجد أن معيار الجودة يعني الضمان في كثير من الأحيان، ومن خلال تمسك البنك بالجودة فإنه يقلل من تعرضه للمخاطر المالية .

3- **تنويع الأوراق:** ويعني ضرورة تخصيص الموارد المتعلقة بالاستثمار، بحيث يؤدي إلى الحصول على عائد ممكن مع توفير المزيد من التنويع الذي يقلل حجم المخاطر التي تتعرض لها البنك إلى أقل حد ممكن.

4- **هيكلة آجال استحقاق الاستثمار:** حيث ترتبط درجة المخاطر ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستحقاق، فكلما زادت المدة كلما زادت احتمالات التغيير في معدلات الفائدة السائدة، ومن المؤكد أن ذلك له تأثير على رفع أو زيادة القيمة السوقية للأوراق.

5- **المحافظة على الأصل واسترداد:** ويقصد بها "الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للمستثمر في الوصول".

وبناءا على تلك القواعد أو الخطط الإستراتيجية يمكن بناء السياسة والإستراتيجية لأي بنك تجاري عند قيامه بإدارة محفظة الأوراق المالية لديه

2-3. خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية:

في كثير من الأحيان تقدم البنوك التجارية خدمات تنشيط الأوراق المالية وأيضاً في تقديم خدمات العملاء وتشجيعهم على التعامل في الأوراق المالية وإصدارها وتتلخص في ما يلي:

1- خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية[1]:

من أهم هذه الخدمات هي:

أ- **الاتجار في الأوراق المالية:** حيث يستطيع أي بنك تجاري أن يخلق سوق أوراق مالية لشرائه لها بسعر متزايد على أن يبيعها بسعر مطلوب والفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحققه ويلاحظ أن البنك

(1)عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سبق ذكره، ص173.

هنا ليس سمسارا يشتري لحساب آخرين ولكنه يشتري الأوراق المالية ليبيعها بسعر أعلى، وقد يبيع أوراقا مالية ليست لديه على أمل شرائها مما قد يشتري أوراقا مالية غير مطلوبة منه شرائها.

ب- شراء إصدار الأوراق المالية بالكامل للجمهوري: يستطيع أي بنك تجاري أن يوافق على شراء، إصدار أوراق قابلة للبيع بالكامل من منشأة مصدرة أو من جهة حكومية على أمل أن يبيعها للجمهور بسعر أعلى قليلاً، إن البنك التجاري هنا يتحمل مسؤولية تسويق الأوراق المالية التي اشتراها كما يتحمل مخاطر أي انخفاض في أسعار قد يراها ضرورية لبيع كل إصدار، وقد تتجمع عدة بنوك مع بعضها لتحمل مسؤولية هذه العملية والمشاركة في أرباحها ومخاطرها.

2- خدمات يقدمها العملاء لتشجيع التعامل في الأوراق المالية:

ومن أهم تلك الخدمات:

أ- الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يسلمها البنك للعملاء، وخدمتها من حيث تحصيل الأرباح والفوائد وأسهم ، والضخ وتنفيذ حقوق الاكتتاب الممنوحة للأسهم القائمة بعد الرجوع للعميل .

ب- تنفيذ طلبات الاكتتاب في الأسهم الشركات أو السندات لصالح عملائها.

ج- تنفيذ أوامر البيع للأوراق المالية طبقاً لتعليمات العميل.

د- منح التسهيلات الائتمانية لضمان الأوراق المالية التي تسلم للبنك .

هـ- إدارة الأوراق المالية المملوكة للعميل بعقد أمانة الاستثمار.

وتتقاضى البنوك نظير خدماتها للأوراق المالية الخاصة بالعملات ومصاريف بجانب التكلفة الفعلية التي تتحملها عند الشراء أو البيع وذلك لتحقيق إيرادات إضافية.

الفرع الثالث: البنوك الشاملة(المزايا والتكاليف):

3-1. مزايا البنوك الشاملة:

في ضوء ما سبق نرى أهم مزايا العمل البنك الشامل ما يلي[1]:

أولاً: التنويع:

يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل البنكي الشامل، ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة، والآجال مختلفة، مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة والخروج من الإطار المحدود للوساطة

(1رشيد ضالع عبد الفتاح: مرجع سبق ذكره، ص101.

التقليدية إلى إطار رحب من المنتجات المالية المتعددة ومختلفة، وفي ظل التنويع يمكن القول أنه يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض المخاطر في قطاع الاستثمار وقد شملت سياسة التنويع كل من:

1- **تنويع الموارد:** عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة التي تمكن الحصول على أرصدة مالية بسرعة .

2- **تنويع الاستخدامات:** وذلك بالدخول في أنشطة جديدة مثل التوسع في عمليات السوق الأوراق المالية وإنشاء صناديق استثمار والاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل ترويج المشروعات.

3- **التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:** مثلا خدمات التمويل التأجيري للأصول وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات اللازمة له دون الاضطرار إلى دفع تمنها، إنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء بثمن يراعي في إجمالي ما سدده من قيمة ايجارية أو إعادة استئجار لمدة أخرى ومن تم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة عن طريق إنشاء شركات وتأدية للخدمة عن طريقها، كذلك تقدم البنوك الشاملة خدمات أخرى مثل خدمات أنشطة المعلومات، وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء وتقديم الاستشارات الخاصة بالمشروعات.

ساعدت البنوك الشاملة على توسع البنوك في وظائفها وأعمالها بعدما انخفض العائد التقليدي بدرجة ملحوظة وبعد اتساع المنافسة من غير البنوك.

3-2. الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة[1]:

وتتمثل في:

1- **تعارض المصالح:** يمكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، كما ينشأ تعارض أيضاً بين إدارة الائتمان وإدارة الاستثمار حسب الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإداريين، لكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط والتنسيق الجيد والتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل.

2- **درجة التعرض للخطر:** من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة وذلك بسبب دخولها في أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر فتعدد أوجه النشاط تؤدي بالتالي غلى تعدد المخاطر ولكن يمكن التغلب عليها بإتباع عدة إجراءات منها الدراسة

(1)رشيدصالح عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره106.

الجيدة للمشروعات والتحوط للمخاطر عن طريق التأمين والأدوات التمويلية المستحدثة والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها من الإجراءات.

3- **تركيز السلطة الاقتصادية**:وبالتالي قد تكون للبنوك الشاملة قدرة على التأتير على هيكل الاقتصاد القرمي على نحو يخالف المصلحة القومية رغم أن كثير من الدول أصدرت تشريعات لمواجهة الاحتكارية إلا أن مثل هذه القوانين عادة ما يصعب تطبيقها كما يجب في الواقع العملي.

4- **التركيز القوى السياسية**: وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل هذه التشريعات الضريبية أو السيطرة على مشروعات معينة ونظرا لأن البنوك الشاملة تعد بطبيعتها من الكيانات الكبرى إذن من الطبيعي أن تتوافر لها قدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصورة متعددة وخاصة في الدول.

5- صعوبة الرقابة والإشراف في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات إذ لا بد من وجود قواعد خاصة ومتطورة للرقابة.

6- التنويع بالتوسع في الأنشطة خارج الميزانية: وتتمثل هذا الأنشطة في عمليات تبادل الأدوات المالية والحصول على عمولات مثل عمليات العقود المستقبلية، عقود الخيارات وكذلك عقود المعارضة في أسعار الفائدة والعملات أجنبية وكلها معاملات خارج الميزانية.

ثانياً: الاستفادة من وفورات الحجم الكبير: غ

تمتاز البنوك الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لقائمة عريضة من الخدمات وبالتالي فإن التكاليف الثابتة يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل وكبر حجم للمؤسسات يؤدي التحامها بالمشروع الاقتصادي.

ثالثاً: البنوك الشاملة أكثر أماناً.

تستطيع البنوك الشاملة كبيرة الحجم أن تحقق أمانا أكبر للمودعين بسبب عظم قدرتها على تنويع أعمالها وعلى تحمل المخاطر المحتملة وغير محتملة ويسبب كبر حجم حقوق الملكية وحجم الأصول وقدرتها على امتصاص الصدمات وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية.

رابعاً: المزايا الأخرى.

توفر البنوك الشاملة العديد من المزايا الأخرى مثل:

- صناعة الأسواق متكاملة كنتيجة لنظم إمكانياتها في اكتشاف وتحليل وتعميم الاستثمارات والترويج والاشتراك في تمويل وإدارة المشروعات وخلق الفرص الاستثمارية، أن المستمرين والعملاء؛
- تعظيم القدرة على تصوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة.
- توفير مجالات توظيف البنوك الصغيرة من خلال إتاحة الفرص الاستثمارية لها عن طريق دخولها في المشروعات كبيرة الحجم مع البنوك الأخرى؛
- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات العملاقة ؛
- تقديم خدمة متكاملة من الخدمات المالية.

6- تعرض البنوك الكبيرة ومنها البنوك الشاملة على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاتها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها ولا يخفى ما لهذا المنهج من مخاطر اقتصادية وما قد يؤدي إليه من تكاليف غير محسوبة قد يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار وانتظام الأنشطة الاقتصادية.

ويمكن تلخيص أهم المزايا والتكاليف للبنوك الشاملة فيما يلي:

أ- المزايا والتكاليف بالنسبة للبنوك نفسها[1]:

1-المنافع:

- وفرات الحجم؛
- وفرات النطاق؛
- زيادة حجم الإيرادات المتولد؛
- زيادة تنويع الإيرادات المتولدة؛
- مصادر جديدة للأموال حقوق الملكية البنكية.

2-التكاليف: وتتركز في:

- زيادة التركيز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة؛
- احتمال تزايد التناقض في المصالح؛
- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية؛

(1)طارق عبد العال حماد:التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ،الدار الجامعية طبع،نشر،توزيع ،الاسكندرية 1999.ص205.

- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي؛
- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي .

ب- بالنسبة للمنشآت غير المالية:

1- المزايا:

- زيادة الرافعة المالية في صورة مزايا ضريبية .
- الدعم والمساندة عند إعادة الهيكلة أو الفترات الهبوط الاقتصادي من خلال:

- القدرة على اقتراض للمزيد من الأموال لخدمة أغراض المشروعات طويلة الأجل وليس احتياجات رأس مال العامل قصير الأجل.
- زيادة كفاءة الاستثمار، حيث تجد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد عن الحد[1].

2- التكاليف:

- مدراء خاضعون لرقابة أقل من جانب الشركات مما يزيد من مشاكل الوكالة.
- وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الاستدانة من جانب البنوك الشاملة الكبيرة.
- انعدام تنوع الآراء والمعلومات بشأن الاحتمالات المستقبلية للشركة

ج- المزايا والتكاليف بالنسبة للعملاء:

1- المزايا:

- التسوق مرة واحدة بما يحققه ذلك من وفرات في تكاليف المعاملات والاستعلام؛
- زيادة فرصة اقتسام الأجيال المخاطرة؛
- حجب المعلومات المزعجة.

2- التكاليف:

- احتمال تركيز السوق والتسعير الاحتكاري؛
- تضارب المصالح؛
- انخفاض فرص اقتسام المخاطر عبر القطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة في السوق.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المطلب الأول: الدراسة الأولى.

من الدراسات التي تناولت الموضوع وتمكنا من الاطلاع عليها التي تمثلت في مذكرة ماستر ومداخلة للدكتور "خبابة عبد الله".

الأولى مذكرة ماستر للباحث "رزقي مصطفى" تحت عنوانة "دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، سنة 2013.

بحيث اعتمد على الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي تعتمدها البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

بعناوين فصول:

الفصل الأول: مدخل عام للبنوك .

الفصل الثاني: آليات تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية .

الفصل الثالث: دراسة حالة تمويل المشروع الاستثماري في البنك الوطني الجزائري.

وفرضيات:

1- للبنوك أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد من خلال ما تقدمه من قروض .

2- الاستثمار عنصر فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية .

3- دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية لها أهمية كبيرة في نجاح المشروع الاستثماري .

وأهداف دراسته تمثلت في:

- إبراز كفاءة وفعاليات البنوك في منح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية.
- مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.
- معايير تقييم المشاريع الاستثمارية من طرف البنك .

والذي توصل إلى النتائج والتوصيات التالية:

- تقوم البنوك بصفة عامة على فكر اقتصادي متميز لممارسة نشاطها من خلال جمع مدخرات من أصحاب الفائض المالي واقتراضها للآخرين أي أصحاب العجز المالي وفق أسس معينة وإجراءات لمنح القروض ومزاولة عمليات التمويل.
- يمكن للبنوك أن تدخل في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل نظرا لكبر حجم الأرصدة التي تتوفر لديها.
- إن تنوع وتعدد البنوك يؤدي إلى تنوع الوظائف كل حسب اختصاصه مما يسهل العمليات اللازمة لتنشيط الاقتصاد.

توصيات:

- التركيز والاهتمام بالبنوك، لأنها أداة فعالة في تحريك وتنشيط الاقتصاد
- كذلك الاهتمام بالاستثمار فهو يعتبر من أحد أهم العناصر الفعالة في تحريك الاقتصاد
- الاهتمام كثيرا بالمشاريع الاستثمارية من طرف البنوك لأن النهوض بالاقتصاد يتم على هذا الأساس

المطلب الثاني: دراسة ثانية.

مداخلة للدكتور "خبابة عبد الله"، بعنوان "إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وبنوك التسيير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر، 2004.

بإشكالية: ما هي مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر وسط هذه التغيرات المعاصرة؟

وتمثلت عناصر المداخلة في:

البنوك الشاملة، الجهاز المصرفي، الإصلاحات المصرفية، العولمة المالية، التحديات المستقبلية للجهاز المصرفي الجزائري

تحت خطة الدراسة التالية:

- البنوك الشاملة، مفهومها، مجالات نشاطها.
- الجهاز المصرفي الجزائري: خصائصه ومكوناته.
- معوقات الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجزائر.
- التحديات المستقبلية للجهاز المصرفي في ظل العولمة المالية.
- نتائج وتوصيات.
- الهوامش.

بأهداف دراسة تمثلت في:

1- الوقوف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري.

2- بيان مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

3- تشخيص مختلف العراقيل التي تقف في وجه تطور الجهاز المصرفي الجزائري.

النتائج والتوصيات:

التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على النظام المصرفي هدفها إعطاء أدوات إدارية والمادية للعمل كمؤسسة تجارية.

أن الجهاز البنكي في الجزائر يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى زيادة حجم الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة واعتماد أنظمة المعلومات والبرامج العصرية وتعميم استخداماتها يكون له أثر بالغ في التوصل إلى تقديرات سريعة ومتواصلة للقيمة النقدية للمدخرات المالية رغم ما تنطوي عليه من تعقيدات

- تطوير نظام دفع الحالة
- اعتماد سوق مالية حديثة
- عصرنة البنوك العمومية
- القيام بإصلاحات مهيكلة

أوجه الاختلاف والتشابه لكلا الدراستين بالنسبة لموضوعنا:

أوجه الاختلاف:

- يقوم الموضوع الأول على جميع البنوك ؛
- تطرق أيضا وركز على البنوك الإسلامية ودورها الفعال في الاقتصاد ؛
- أما موضوع الثاني فيقوم على البنوك الشاملة وإشكالية الأخذ بها في الجهاز المصرفي الجزائري ؛
- تطرق إلى شرح الجهاز المصرفي الجزائري خصائصه ومكوناته ؛
- اختلاف محل الدراسة ؛

أوجه التشابه:

– دور البنوك في تمويل الاستثمار؛

– مصادر تمويل الاستثمار؛

– نجاح المشاريع الاستثمارية مرهون بالدراسة الفاعلة للبنوك ؛

– دور البنوك الشاملة في الاقتصاد ؛

– مكانة البنوك الشاملة في الاقتصاد الوطني والعالمي؛

خلاصة :

من خلال عرض موضوع البنوك الشاملة وعلاقتها بالاستثمار في الفصل الأول توصلنا إلى أنها عبارة عن مؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستشارية فضلا عن أعمال التامين وإضافات هذه البنوك إلى أعمالها ومشتقاتها المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية فإن التحويل نحو فكرة البنوك الشاملة له ثلاثة مداخل ولابد من مقومات لتطبيق هذا المفهوم وذلك بالتدريج في إدخال العمل المصرفي الشامل والبنوك الشاملة كالبنوك الأخرى هي خاضعة للرقابة نوعيها وتختلف من دولة الأخرى حسب فلسفة النظام المتبع إلا أنه من الجهات الرقابية المعروفة هي البنك المركزي ونتيجة القيام البنك الشامل على مبدأ التنويع هذا أدى به إلى التعرض إلى جملة من الانتقادات هذه الانتقادات كانت على أساس أن التنويع في العمل المصرفي والمقاطعات يؤدي بالبنوك إلى التعرض للمخاطر.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –وكالة غرداية–

دراسة حالة قرض إستثمار فيِ CNEP

* المبحث الأول:الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ونظامه الداخلي.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك ومهامه.

المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك.

المطلب الثالث:التعريف بوكالة غرداية .

* المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة لمنح القرض.

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع.

تمهيد:

بعدما تناولنا في الفصل الأول قراءة نظرية حول البنوك الشاملة ودورها في جلب الاستثمار، حاولنا من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم التطرق إليه سابقا على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– كدراسة تطبيقية لموضوع بحثنا.

فقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، ففي المبحث الأول قدمنا بطاقة تعريفية حول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مع إعطاء لمحة عن نشأته والشركات المرتبطة به، مرورا بمهام وأهداف البنك وتقديم الهيكل التنظيمي له. أما المبحث الثاني فخصصناه للدراسة التطبيقية.

المبحث الأول :الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك ونظامه الداخلي .

مع استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962م، كان لابد من تنظيم النظام المصرفي، من خلال إنشاء البنك المركزي في ديسمبر 1962م، كمرحلة أولى ثم سلسلة أخرى من المصارف العمومية كل منها متخصصة في ميدان معين بعد عملية تأميمها من المصارف الفرنسية ومن بينها نجد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي سنتعرف من خلال هذا المبحث على ظروف نشأته ومراحل التطور التي شهدها بالإضافة إلى مهامه وأهدافه.

المطلب الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– ومهامه

لقد مر الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– منذ نشأته، بمجموعة من الأحداث التي سنعرضها من خلال هذا المطلب مع تقسيمنا للتطور الذي شهده إلى خمس مراحل أساسية طيلة أكثر من أربعة عقود من الوجود.

الفرع الأول: نشأة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك– [1].

تمت صياغة مشروع قانون إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– من طرف Simon، المستشار البلجيكي لدى وزارة المالية في ذلك الوقت، قبل أن يتم تقديمه للمجلس الشعبي الوطني، فبعد المناقشة من قبل أعضاء المجلس وتعديل البعض منه باقتراح الطاهر إملاين مدير صندوق التضامن لمحافظات وبلديات الجزائر، أصدر قانون 227-64 في العاشر أوت 1964م يقضي بإنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خلفا لصندوق التضامن ما بين محافظات وبلديات الجزائر (CSDCA) عن أن دخوله حيز التنفيذ كان سنة 1966، وذلك لسببين رئيسيين وهما:

- رغبة مدير الخزينة العمومية في ذلك الوقت القيام بدراسة السوق، يشرف عليها مكتب دراسات مؤهل لإنجاح العملية؛
- التغير الذي حصل على مستوى القيادة السياسية العليا للبلاد في 19 جوان 1965م.

*** مراحل تطور الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–**

طرأت على الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– خلال أزيد من 40 سنة من الوجود تغيرات عديدة كان أهمها تحوله من مؤسسة مالية غير مصرفية، إلى مؤسسة مالية مصرفية، إلى جانب اهتمامه بخدمات مصرفية

[1] Le grand live de la cnep. Banque, les 40 ans de la cnep. Banque 1964-2004, Alger 2004, p 16.

جديدة غير تلك الموجهة لقطاع السكن، وفيما يلي أهم التطورات التي شهدها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– من خلال المراحل التالية:

- **أولا: من سنة 1966 إلى 1970**

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، إصلاحات سياسية واقتصادية عادت بالفائدة على نشاط الادخار وذلك من خلال السياسة المالية المتبعة والتي وفرت الشروط اللازمة لرفع دخل العائلات المتاح، ويمكن ذكر أهم الخدمات الموضوعة تحت تصرف الزبائن وهي القرض السكني، قروض الرهن، السلفيات ذات الطابع الاجتماعي، تمويل الجماعات المحلية، السلف الطويل الأجل للبلديات والولايات وكذلك المؤسسات الوطنية وكانت نسب الفائدة تتراوح ما بين 405 و 7%.

كما تميزت هذه الفترة أيضا بتوقيع اتفاقية بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ومديرية البريد والمواصلات تنص على السماح بجمع الادخار على مستوى شبكة البريد والمواصلات وكان ذلك في الفاتح جوان سنة 1966، كما تم أيضا فتح أول وكالة له بتلمسان في الفاتح مارس 1966م.

- **ثانيا: من سنة 1971 إلى 1979.**

بمقتضى تعليمة أفريل 1971 أوكلت الدولة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط مهمة تمويل البرامج السكنية، فأصبح بذلك الوسيط المناسب لها لتمويل الاستثمارات السكنية باستعمال المدخرات التي تم جمعها وأموال الخزينة العمومية.

وفي سنة 1972 قام الأستاذ "فاروق بن عطية" من جامعة الجزائر بدراسة تحت عنوان "الادخار الإداري والتلقائي" فهذه الدراسة سمحت بتحديد الدورة السنوية للادخار مع معرفة المحفزات الأساسية للمدخرين الحاليين والمحملين، مما دفع بأصحاب القرار بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بإطلاق برنامج طموح هدفه التقرب أكثر من العملاء من خلال الحملات الاشهارية المتنوعة سواء بالتلفزة أو الإذاعة الوطنية لتحريك السيولة المتاحة لدى العائلات.

وفي عام 1973 كان بحوزة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 3000 مكتب تحت تصرف المدخرين وشهد ادخار العائلات تطورا غير عادي حتى نهاية 1975 والذي صادف من خلالها بيع أولى السكنات لصالح الحائزين على دفاتر الادخار وبحلول سنة 1979 تم تشغيل 46 وكالة ومكتب تشغيل.

- **ثالثا: من سنة 1980 إلى 1989**

خلال هذه الفترة تم إسناد مهام جديدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط تتمثل في منح القروض للأشخاص بغية بناء مساكن وتمويل السكن التطوري بصفة حصرية لصالح المدخرين فقط، وذلك لحث الأشخاص على الإدخار بالدرجة الأولى وتدعيم السكن الذي عرف ركودا في السنوات الماضية.

وفي ديسمبر 1988 تم بيع 11590 وحدة سكنية في لإطار الحصول على الملكية وحقق قيمة ايداعات قدرت بـ 59 مليون دج.

كما عمل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط طوال هذه الفترة على تنويع القروض الممنوحة خاصة لفائدة المهن الحرة، عمال الصحة والتعاونيات للناقلين، مع ملاحظة زيادة عدد الوكالات لتصبح 120 وكالة منها 47 وكالة رئيسية و 73 وكالة ثانوية.

- **رابعا: من سنة 1990 إلى 1997**

وهي تمثل مرحلة صدور قانون النقد والقرض وتحوله إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك-

ففي هذه المرحلة تم إصدار قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 والذي صادف التغيرات التي كان يقوم بها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- والتي شملت نمط التسيير بهدف تنمية رأسماله من خلال مدة بشبكة تغطي كامل التراب الوطني.

فحافظ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- على حصته في السوق المالية الوطنية بصفته أكبر جامع للمدخرات، وهذا نظرا للمبالغ المالية التي تم جمعها، فقد تم جمع 82 مليار دج منها 34 مليار دج عن طريق شبكات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و 48 مليار دج من خلال شبابيك البريد أي 135 وكالة و2652 مكتب بريدي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم منح قروض للعملاء قدرت بـ 12 مليار دج لـ 80 ألف مقترض، وفي 1997 تحول الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- وبالتالي ممارسة جميع العمليات المصرفية إلا ما تعلق بالتجارة الخارجية.

فالقوانين الجديدة المنظمة لعمل ومهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- تسمح له بالقيام بالعمليات التالية:

- استقبال وتسيير الإيداعات المالية مهما كانت أشكالها ومدتها؛
- منح القروض القصيرة، المتوسطة وطويلة الأجل، مهما كانت أشكالها؛

- القيام بجميع العمليات المالية، التجارية والصناعية المرتبطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لغرض الحصول على القرض.

فالتحول الذي شهده الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– سمح له بجمع مدخرات أكبر من خلال العمليات المتنوعة التي أصبح يقوم بها معتمدا على 200 وكالة و 3200 مكتب بريدي تحت تصرفه.

- **خامسا: من سنة 2004 إلى 2008:**

مع مطلع الألفية الثالثة، قامت الإدارة المركزية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بوضع المخطط الخماسي الاستراتيجي بغية المحافظة على المركز الريادي الذي يحتله خاصة في ميدان التمويل العقاري والعمل على تطهير الحسابات، تغطية الديون وتنمية وتحديث شبكته التوزيعية لتغطية كامل التراب الوطني والتي وصلت إلى 208 وكالة مع الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الملتقيات والدورات التكوينية التي تقام هنا وهناك بصفة دورية.

الفرع الثاني: مهام وأهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى المهام التي أوكلت للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– مع إبراز الأهداف المتوخاة من الإستراتيجية العامة للسنوات الأخيرة.

*** مهام الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–**

عقد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– جمعية عامة طارئة في 31 ماي 2005م، وذلك لتحديد المهام الجديدة الممكن القيام بها، بغض النظر عن المهام الكلاسيكية والتي ذكرناها في المطلب السابق، فخرجت الجمعية العامة الطارئة بإمكانية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– التدخل في تمويل المنشآت والنشاطات التي لها علاقة بالبناء، خاصة لإنجاز المشاريع العقارية ذات الطابع الصناعي أو الإداري بالإضافة إلى المشاريع التي تخص القطاعات السياحية، الصحية، التربوية والثقافية.

وفي 28 فيفري 2007م، تم عقد جمعية عامة عادية هذه المرة، لدراسة إعادة تموقع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– في السوق المصرفية الوطنية، فكانت النتائج المتوصل إليها تنص على إسناد مهام أخرى له مع المحافظة على المهام السابقة بطبيعة الحال، والتي نصت على ما يلي:

- تعبئة الإدخارات واستثمارها؛
- تسيير الصناديق الخاصة بالجماعات المحلية؛
- منح القروض للمدخرين من أجل بناء مساكن؛

- تمويل الجماعات المحلية لأجل إنجاز البناءات القاعدية،
- المشاركة في تمويل التعاونيات الهادفة إلى الحيازة العقارية؛
- منح القروض لغير المدخرين بشروط خاصة من أجل البناء والترميم(1).

*** أهداف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–**

لتحقيق أهدافه، باشر الصندوق الوطني للوفير والاحتياط –بنك– بوضع مخطط استراتيجي يرسم الخطوط العريضة لبرنامج العمل؛ فأساس المخطط الاستراتيجي قسمين:

أولا: فيما يخص جمع الإدخار يهدف إلى:

- المواصلة في جمع الادخار والعمل على تحسينه؛
- العمل على تطوير الشيكات من خلال طرح الممغنطة منها؛ الحساب الجاري البريدي؛

ثانيا: فيما يخص منح القروض

يهدف المخطط الاستراتيجي إلى المحافظة على الريادة التي يحتلها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– لتمويل المشاريع العقارية ولن يتحقق ذلك إلا ب:

- تحسين جودة الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–؛
- يهدف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– أيضا إلى منح 65000 قرض رهني أي ما يعادل 36 مليار دج؛
- تمويل السكن الترقوي بضخ حوالي 100 مليار دج؛ وهو ما يمثل فرصة هائلة له للمحافظة على حصته السوقية.

(1) تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام، معوقات تطوير النظام البنكي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 24-25 أفريل، مداخلة غير مرقمة. .

المطلب الثاني: تنظيم على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–

يعتبر الهيكل التنظيمي المرجع الحقيقي للموظفين، إذ يبين لهم مسؤولياتهم وواجباتهم؛ كما يوضح لهم طرق الاتصال الرسمية فيما بينهم داخل المصرف.

ولقد عرف الهيكل التنظيمي على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك– عدة تغيرات نتيجة التحولات التي ما لبث يشهدها منذ تأسيسه إلى يومنا هذا، فحاليا التنظيم العام على مستواه يظم:

- مديريات هامة مساعدة؛
- مديريات مركزية للأقسام والمصالح؛
- المديريات الجهوية وتضم مختلف الوكالات.

فالملاحظ في تنظيم الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– يرى أنه يحوي على نوعين من التنظيم مركزي ولا مركزي.

أولا: التنظيم المركزي.

يسير الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– رئيس مدير عام، يساعده في مهامه سبعة مدراء مركزيين يعملون تحت إمارته ويترأسون المديريات التالية:

1– مديرية عامة مساعدة للتطوير:

تشرف على ثلاث مديريات فرعية؛ شغلها الشاغل تطوير نشاط الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– من خلال المديرية التسويقية.

2– مديرية عامة مساعدة لأنظمة المعلومات:

تضم مديريتين مهمتهما الأساسية تكمن في مد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك– بالمعلومات اللازمة بغية ترجمتها إلى قرارات تفيده في تحقيق أهدافه والمحافظة على أمن وسلامة شبكاته.

3– مديرية عامة مساعدة لتحصيل الإقراض:

بها مديريتين؛ مديرية تحصيل الإقراض ودورها يكمن في جمع الإدخار ومديرية الدراسات القانونية والقوانين والنزاعات.

4– مديرية عامة مساعدة للتغطية:

فكل ما له علاقة بالقروض تشرف عليه هذه المديرية؛ والتي تضم مديرية تمويل المراقبين ومديرية القروض للأفراد ومديرية مراقبة التعهدات.

5- مديرية عامة مساعدة للإدارة:

إن للإدارة دور مهم فعكف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- على إعطاء أهمية كبيرة لها فحصص مديرية بأكملها مجهزة بكامل الإمكانيات.

6- مديرية عامة مساعدة للمالية والمحاسبة والمراقبة:

فتعتبر أكبر مديرية بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- تتشكل من خمسة مديريات دورها يكمن في جمع ومراقبة الادخار والقوائم المالية والمحاسبية.

7- مديرية عامة مساعدة للتسويق والعملية التجارية:

وهي مديرية جديدة، يكمن دورها في تعريف العملاء بمنتجات وخدمات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك- مع العمل على طرح وخلق منتجات جديدة لصالحهم.

فكل مديرية من المديريات العامة المساعدة لها دور معين كما تم التطرق إليه أعلاه حسب الهدف الذي أنشأت من أجله كالتنشيط والربط والاتصال ومراقبة أنشطة المديريات المركزية والتي تقع أيضا تحت وصية الرئيس المدير العام إلى جانب مديرية المراقبة العامة وهيكل المراجعة الداخلية.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك –

شكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط –بنك–

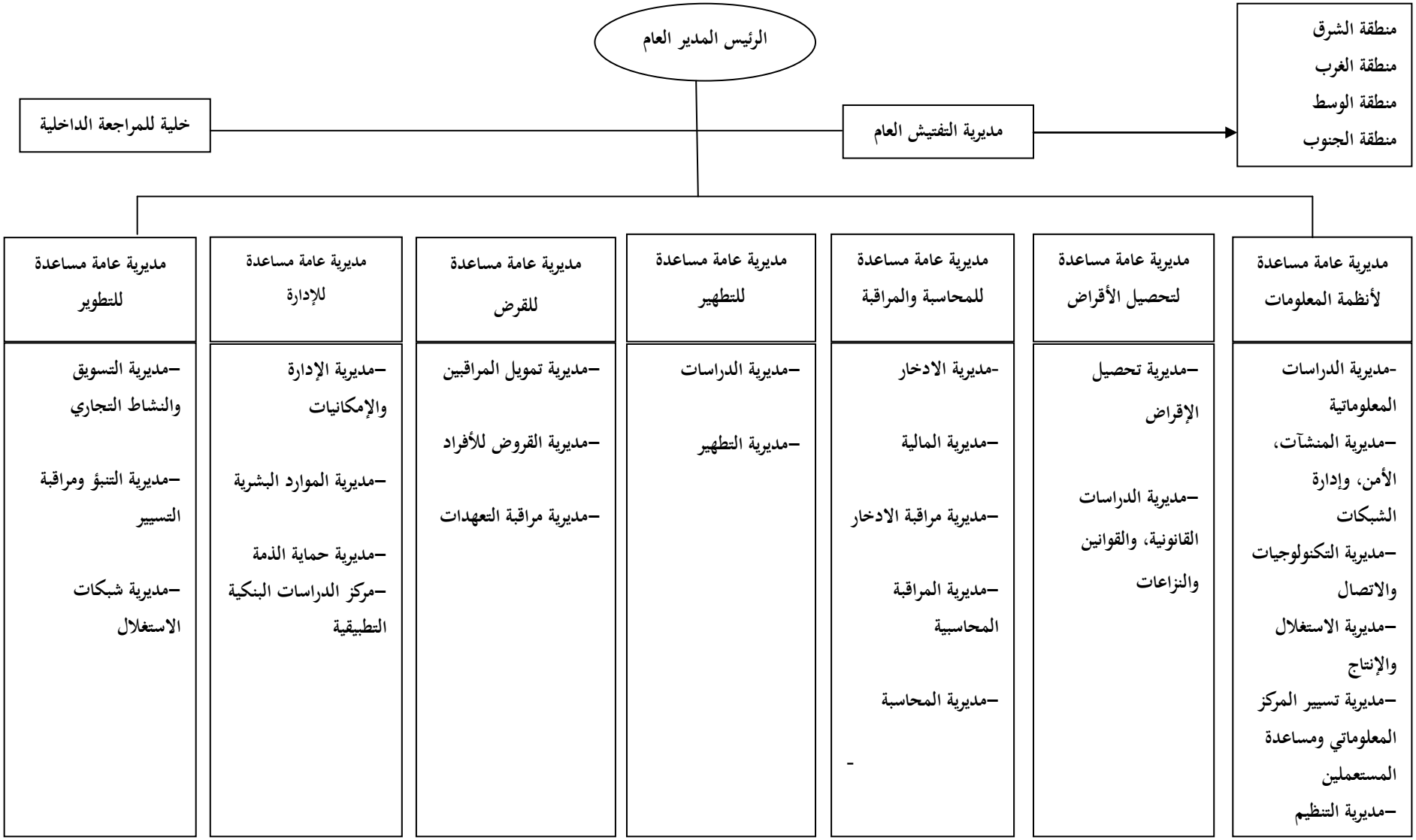

Source: www.cnepbanque.dz

المطلب الثالث: التعريف بوكالة غرداية.

هي مديرية جهوية أنشأت عام 1991 تضم وتغطي وكالات عدة تابعة لشبكة الجنوب، بحيث يبلغ رأسمالها 14 مليار دينار جزائري، ولها سقف قرض محدود بقيمة 2 مليون دينار، أما بالنسبة للشبكة فيصل إلى 8 مليون دينار وأكثر من ذلك يمر للبنك المركزي وتتمثل الوكالات في:

- الأغواط :افلو ،حاسي الرمل؛
- غرداية : المنيعة ،غرداية ؛
- ورقلة :تقرت ،ورقلة ،حاسي مسعود؛
- عين أميناس (إليزي)؛
- الوادي :الوادي ،مع مشروع جامعة 2014.

ويكمن دورها في :

- السهر والحرص على متابعة السير الحسن وفق النظام البنكي (المالي)؛
- تسيير الموارد البشرية والمادية لمختلف الوكالات التابعة للشبك؛
- تخزين ملفات طبق الأصل لوكالات أخرى وذلك لأهداف أمنية وإستراتيجية ؛
- معالجة الملفات التي ليست من صلاحيات الوكالة على سبيل المثال معالجة المعلومات الإليكترونية؛
- تحديد سقف القرض؛
- تقديم قروض الاستثمار.

أنواع القروض الاستثمارية المقدمة :

قرض للمرقين العقاريين

وكل من لها علاقة بمجال الإسكان والبناء، مثل مصانع المواد الأولية التي تدخل في عملية البناء .

المبحث الثاني: دراسة ملف قرض استثماري.

من خلال هذا المبحث سنتطرق في المطلب الأول للخطوات المتبعة لمنح القرض من طرف الوكالة العقارية، وفي المطلب الثاني الدراسة المالية للمشروع الاستثماري.

المطلب الأول: الخطوات المتبعة لمنح قرض استثماري من طرف الوكالة.

أ-الإجراءات المتبعة للحصول على القرض العقاري :

تهدف البنوك الى تحقيق أهدافها المسطرة ضمن اطار القروض وبأخص قرض العقاري والدي يكون اماتمويل عملية شراء أو بناء أوترميم السكنات ،هو ما سوف نوضحه فيما يلي :

1-حيز تنفيذ القرض :

- **موضوع القرض:**

توجه القروض العقارية من قبل البنك إلى تمويل مايلي :

- شراء سكن جديد لدى مقاول عقاري(سكن جماعي ، نصف جماعي ، فردي).
- شراء سكن قديم لدى الخواص.
- بناء ذاتي.
- توسيع السكن.
- إعادة ترميم و تهيئة.

- **معايير التأهيل :**

يمكن لكل شخص جزائري مقيم الحصول على قرض عاري و ذلك بتوفر الشروط التالية:

- أن يحمل الجنسية الجزائرية.
- أن يكون قد بلغ سن الرشد (19 سنة).
- أن لا يتجاوز 70 سنة.
- أن يكون مقيما إقامة مستقرة بالجزائر أو بالخارج.
- أن يكون دخله ثابتا و منتظما على شكل اجر يساوي أو يفوق ضعف الأجر الوطني الأدنى المضمون.

2- الإجراءات الخاصة بالقرض العقاري :

- **تكوين الملف:**

على كل شخص يريد الحصول على قرض عقاري من البنك أن يقدم ملفا يتضمن الوثائق التالية :

-استمارة طلب القرض العقاري يتسلمها من قبل الوكالة القريبة من مكان إقامته، يقوم بملئها بمساعدة الوكالة.

- شهادة عمل سارية المفعول بالنسبة للأجراء.

- شهادة الضريبة تثبت النشاط التجاري أو الحر لغير الأجراء.

- كشوف الرواتب الثلاث الأخيرة بالنسبة للأجراء.

- شهادة الدخل السنوي بالنسبة لغير الأجراء تسلم من مصلحة الضرائب(التجار ، أصحاب الأنشطة الحرة....)

- في حالة شراء سكن جديد[1] : تقديم العقد أو عقد الوعد بالبيع موقع من طرف المقاول العقاري أو المستفيد.

- في حالة البناء الذاتي أو توسيع[2] السكن: تقديم عقد الملكية، رخصة البناء ، كشف كمي تقديري يقدم من مقاول البناء.

- في حالة الترميم [3]: تقديم عقد الملكية ، كشف كمي و تقديري يقدم من مقاول البناء.

- إحضار شهادة الإقامة.

- تصريح ضريبي.

- إحضار شهادة الميلاد.

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

- **معالجة الملف و اتخاذ القرار النهائي :**

تقوم الوكالة المستلمة للملف بدراسته و التأكد من صحة جميع الوثائق و الأوراق المقدمة من طرف الزبون (المستفيد)، حيث يجب التأكد من وجود مؤشرات حقيقية تبين مدى قدرة الزبون على السداد ، سواء كان ذلك عن طريق معالجة نسبة التسديدات الشهرية على الدخل PTI أو نسبة قيمة القرض إلى القيمة العقارية LTV و بطبيعة الحال فان أي قرار يتخذ بمنح القرض يجب أن يكون مدعما بتقييم خاص للمخاطر التي تنتج عن هذا

[1] أنظر الملحق رقم (01).

[2] أنظر الملحق رقم (02).

[3] أنظر الملحق رقم (03).

القرار، فهناك عدة خيارات أمام المصلحة المختصة عند استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بملف القرض نذكر منها :

أ– الخيار الأول : يتمثل في الحفاظ على قيمة القرض في دفاتر البنك بعد تسليم القرض الى الزبون، في هذه الحالة تقوم المصلحة المختصة بالبنك بوظيفة المقرض اذ تتحمل المخاطر الناتجة عن منح القرض.

ب–الخيار الثاني : المتمثل في بيع القرض في السوق الثانوية، حيث يجب الحصول على وعد بشراء القرض العقاري من مستثمر معين كشركة التأمين التي تضع كشرط سعر فائدة معين يتم تحديده بموجب عقد يبرم ما بين الطرفين

ج–الخيار الثالث : و المتمثل في تخزين القيمة العقارية للقرض إلى حد جمع عدد كبير من القروض التي ثم تكوين محفظة عقارية و بيعها في السوق الثانوية، وهذا يتطلب إجراءات و شروط يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة و تحليل ملف القرض لان المخاطرة في هذه الحالة تتحملها المؤسسة التي تقبل بشراء المحفظة العقارية، فمهما كان النوع الذي يتوجب الوقوف عنده، فهناك نوعان من المخاطرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار :

–مخاطرة ناتجة عن التغيير في سعر الفائدة قبل استكمال الإجراءات.

– مخاطرة تخزين القروض العقارية.

و بعد قبول الهيئة المختصة ملف الزبون يطلب منه إحضار مايلي :

إحضار عقد التأمين الخاص بالعقد العقاري لدى مؤسسة الضمان العقاري و ذلك باسم البنك المستقبل، و هذا و دفع قسط التأمين في الوقت نفسه مع دفع نسبة 20 % من المساهمة الشخصية الذاتية.

يمكن إضافة مبلغ التأمين إلى القرض و يسدد معه طول مدة القرض إذا عجز الزبون من دفعه.

دفع نسبة 20 % كحد أدنى من تكلفة السكن المراد شراؤه، فيما يخص حصة التمويل الذاتي.

إحضار قرار منح المساعدة من الصندوق الوطني CNL في إطار الاستفادة من السكن الجديد أو بناء السكن.

توقيع اتفاقية القرض في 05 نسخ و كذلك جدول تسديد القروض و التوقيع على السند المباشر لصالح البنك و المتمثل في المبلغ الرئيسي للقرض الممنوح.

3– الشروط الخاصة بالقرض:

- **نسبة الفائدة** :يمكن أن تصل المدة القصوى لتسديد القرض إلى 25 سنة، حيث تحدد هذه المدة حسب قدرة التسديد مع مراعاة سن الزبون الذي يشترط عدم تجاوز 70 سنة.

بحيث تبلغ نسبة الفائدة لهده السنة 07% لقرض ، والدي يقوم بتحديدها البنك ،والتى تكون تابتة لمدة 5 سنوات.

-وتجدر الإشارة بأن تسديد القرض يكون شهريا على مستوى البنك،ويستفيد المقترض من فترة تأجيليلةللتسديد ابتدءا من تاريخ الاستعمال الأول للقرض و ذلك كمايلي:

- 06 أشهر لشراء مسكن جديد.

12 شهرا للبناء الذاتي.

06 أشهر لأشغال التهيئة و الترميم.

-يمكن للمقترض تسديد الدين مسبقا (الدين الباقي بدون فوائد).

- يلتزم البنك المقترض تقديم الضمانات قصد الاحتياط لعدم القبض أو التسديد.

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري

الفرع الأول: تقديم ميزانيات الوكالة.

RECAPITULATIF ACTIVITE CREDIT HYPOTHECAIRE EXERCICE 2012
ENGAGEMENT

Milliers de DA

Agences	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil	Aout	Sept	Oct	Nov	Dec	TOTAL
Gghardaia	4,430	0,700	7,970	6,729	11,740	14,940	3,420	6,960	1,450	8,390	1,484	20,440	88,653
Laghouat	12,775	8,889	5,469	11,469	12,286	8,139	4,900	14,905	24,665	14,408	1,290	12,861	132,056
Oaurgla	1,456	6,949	26,902	15,793	17,954	21,496	3,100	14,802	0,000	16,042	11,055	7,561	143,110
EL.Oued	11,150	51,506	44,039	39,205	40,489	24,595	16,133	12,220	9,200	9,545	29,473	22,535	309,890
Touggourt	38,224	40,084	22,397	38,023	39,255	73,229	30,270	0,490	12,164	19,820	46,490	34,230	394,186
EL MENIAA	1,890	0,000	3,100	5,610	3,880	0,000	4,180	0,000	2,000	1,900	1,800	5,520	29,880
IN Amena	3,000	0,000	0,000	2,723	7,934	2,000	7,412	2,600	2,500	0,000	9,212	3,000	40,381
H R'mel	0,000	1,500	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	1,190	0,000	0,000	2,690
Aflou	0,422	1,893	8,958	0,000	1,053	0,000	0,000	4,390	1,644	2,282	3,445	3,608	27,695
tAMANRAST	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
TOTAL	73,347	111,521	118,835	119,552	134,591	114,399	69,415	56,367	53,623	73,577	104,049	109,755	1168,541

الشكل رقم (03): يوضح منحنى بياني لسير القرض لسنة 2012.

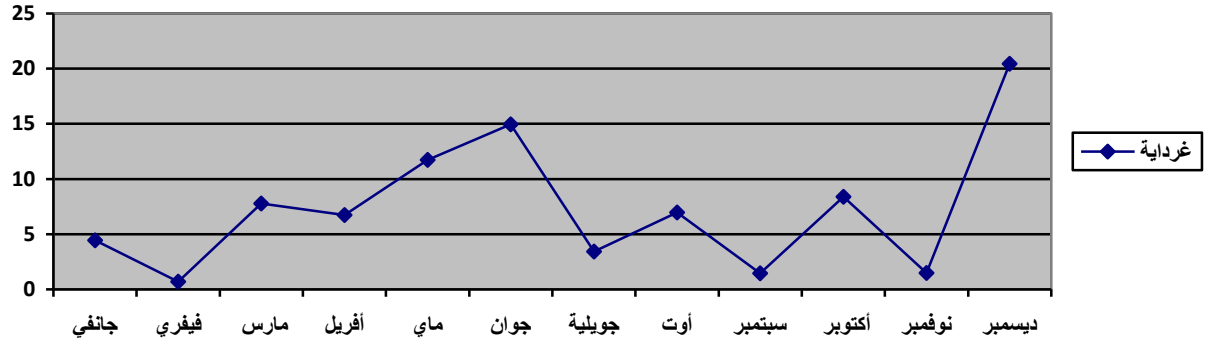

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ENGAGEMENT DE CREDIT EN NOMBRE /2012

	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil	Aout	Sept	Oct	Nov	Dec	TOTAL
Gghardaia	4	1	5	5	11	5	3	4	1	5	2	12	58
Laghouat	8	7	4	6	7	5	1	5	6	5	1	9	64
Oaurgla	2	7	10	9	10	11	2	10	0	7	6	2	77
EL.Oued	7	33	23	21	26	14	11	9	4	7	22	15	192
Touggourt	25	26	13	22	27	38	16	1	6	10	24	17	224
EL MENIAA	1	0	2	5	3	0	3	0	1	2	1	1	19
IN Amena	1	0	0	2	4	1	3	1	1	0	4	1	18
H R'mel	0	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	2
Aflou	1	1	3	0	1	0	0	2	1	2	3	3	17
tAMANRAST	0	0	0	0	0	0	0	0	0		0	0	0
TOTAL	49	76	60	70	89	74	39	32	20	39	63	60	671

Mobilisation 2012

Milliers de Da

	Janvier	Février	Mars	Avril	Mai	Juin	Juil	Aout	Sept	Oct	Nov	Dec	TOTAL
Gghardaia	4,267	0,814	7,935	2,250	16,515	14,028	2,548	7,483	4,211	7,582	1,484	15,037	84,154
Laghouat	10,175	8,739	7,919	9,532	12,938	3,572	8,200	13,905	23,964	17,526	2,350	7,380	126,200
Oaurgla	8,984	12,317	26,196	13,103	14,080	22,426	7,333	5,499	2,205	10,366	12,209	13,182	147,901
EL.Oued	9,840	10,816	7,162	39,579	57,610	23,767	20,828	10,615	10,092	23,346	36,410	13,387	263,452
Touggourt	45,501	34,252	25,347	33,322	37,983	62,142	26,794	0,490	18,689	14,211	33,677	42,188	374,494
EL MENIAA	0,000	1,890	1,100	8,110	4,880	0,000	4,180	0,000	0,000	3,000	2,700	2,208	28,068
IN Amena	1,500	0,000	0,000	3,267	3,734	2,000	5,412	0,000	1,000	0,957	5,624	4,689	28,183
H R'mel	0,000	0,750	0,000	0,750	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	1,190	0,000	0,000	2,690
Aflou	0,483	0,422	6,715	0,906	0,000	1,053	0,000	0,000	4,534	2,764	1,670	4,295	22,842
tAMANRAST	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
TOTAL	80,750	70,000	82,374	110,819	147,740	128,988	75,295	37,992	64,695	80,942	96,124	102,366	1077,984

L'objectif annuel est réalisé à 93%

OBJECTIF : (2012) 1,158,100,000,00 DA

RECARITULATIF ACTIVITE CREDIT HYPOTHEC AIRE EXERCICE 2013

ENGAGEMENT 2013

AGENCES	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL	AOUT	SEPT	OCT	NOV	DEC	TOTAL
GHARDAIA	5,260	7,950	2,220	9,585	15,713	8,734	15,661	0,772	12,978	8,970	8,032	6,006	101,701
LAGHOUAT	11,480	2,225	4,232	18,403	16,686	29,881	43,242	12,532	23,024	14,915	17,070	17,990	211,680
OUARGLA	17,730	7,772	6,650	0,000	0,000	0,000	6,803	4,674	0,000	8,366	23,333	38,417	113,745
EL OUED	26,594	21,643	44,288	25,505	18,579	18,708	47,233	33,126	18,348	10,603	20,195	37,064	321,886
TOUGGOURT	44,987	77,713	30,855	48,640	40,319	35,151	50,908	75,445	7,560	0,000	36,621	57,584	505,783
EL MENIAA	5,000	0,000	0,000	1,800	4,900	5,380	5,040	5,668	0,000	4,881	1,200	8,673	42,542
IN AMENAS	0,000	8,760	0,000	0,000	5,569	1,800	2,609	0,000	0,000	0,000	0,000	12,118	30,856
H R’MEL	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
AFLOU	0,000	0,000	0,000	1,214	1,999	1,245	0,294	0,000	2,354	0,000	1,307	1,674	10,087
TAMANRAST	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
TOTAL	111,051	126,063	88,245	105,147	103,765	100,899	171,790	132,217	64,264	47,555	107,758	179,526	1338,280

المصدر: الوكالة العقارية لولاية غرداية.

الشكل رقم (04): يوضح منحنى بياني لسير القرض لسنة 2013.

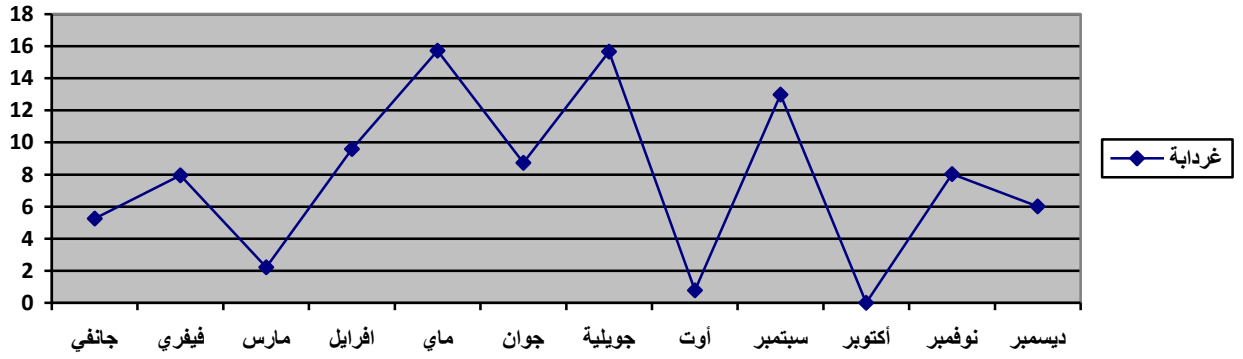

المصدر: من إعداد الطالبات اعتماداً على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

ENGAGEMENT DE CREDIT EN NOMBRE 2013

AGENCES	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL	AOUT	SEPT	OCT	NOV	DEC	NBRE
GHARDAIA	6	4	3	5	13	10	12	2	9	7	5	6	82
LAGHOUAT	9	3	3	7	7	18	18	5	12	3	8	5	98
OUARGLA	11	3	4	0	0	0	5	2	0	5	9	16	55
EL OUED	15	13	25	13	12	12	25	25	9	7	15	26	197
TOUGGOURT	23	41	13	23	20	20	23	37	4	0	16	33	253
EL MENIAA	2	0	0	1	2	3	6	5	0	3	1	5	28
IN AMENAS	0	5	0	0	3	1	1	0	0	0	0	6	16
H R'MEL	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
AFLOU	0	0	0	1	1	1	3	0	2	0	1	2	11
TAMANRAST	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL	66	69	48	50	58	65	93	76	36	25	55	99	740

MOBILISATION 2013

AGENCES	JANVIER	FEVRIER	MARS	AVRIL	MAI	JUIN	JUIL	AOUT	SEPT	OCT	NOV	DEC	TOTAL
GHARDAIA	8,654	6,160	2,594	10,281	15,563	8,734	11,941	3,841	12,803	10,340	8,733	5,916	106,810
LAGHOUAT	14,751	4,575	1,782	16,853	10,136	22,971	50,274	10,978	20,074	16,749	8,150	28,317	205,610
OUARGLA	5,404	2,878	8,135	0,000	0,000	2,962	5,923	6,810	0,000	13,863	12,720	45,013	103,708
EL OUED	14,072	13,836	33,224	38,525	28,458	20,806	32,739	14,189	47,274	12,512	24,286	30,278	311,199
TOUGGOURT	41,678	48,099	50,311	39,757	34,210	31,570	67,232	61,438	7,773	13,339	40,924	53,642	489,973
EL MENIAA	0,000	0,000	3,500	1,800	4,950	4,300	3,482	7,982	0,324	1,350	3,381	4,850	35,919
IN AMENAS	0,000	9,260	1,500	3,000	6,169	0,900	2,205	0,600	0,450	1,500	1,305	10,685	37,574
H R'MEL	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
AFLOU	1,282	0,000	0,000	3,569	3,499	0,000	0,792	0,000	0,000	1,242	0,000	3,309	16,906
TAMANRAST	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
TOTAL	85,841	84,808	101,046	113,785	102,985	92,243	174,588	105,838	89,698	70,895	99,499	182,010	1307,699

CODE AGCE	AGENCES	OBJECTIF	ENGAGEMENT	Nbre D	Mobilisation	T. Réalis,	O B S
551	GHARDAIA	175 000,000	101 701,000	82	106 810,000	61%	
553	LAGHOUAT	140 500,000	211 680,000	98	205 610,000	146%	
557	OUARGLA	225 800,000	113 383,000	56	103 708,000	46%	
560	EL OUED	243 000,000	321 896,000	197	311 199,000	128%	
558	TOUGGOURT	320 000,000	505 483,000	253	489 973,000	153%	
552	EL MENIAA	65 000,000	42 543,0000	28	35 919,000	55%	
562	IN AMENAS	38 000,000	30,856,000	16	37 574,000	99%	
555	H R'MEL	38 000,000	0,000	0	0,000	0%	
554	AFLOU	5 000,000	13 300,000	13	16 906,000	338%	
556	TAMANRAST	0,000	0,000	0	0,000	0%	
	TOTAL	1 251 100,000	1 340 842,000	743	1 307 699,000	105%	

OBJECTIF 2013 1 251 100 000

TOTAL MOBILISER :1 307 699 000

L'OBJECTIF ANNUAL REALISER : 105%

الفرع الثاني: تحليل الميزانيتين.

من خلال الجداول المقدمة من طرف مصلحة القرض لشبكة غرداية (محل موضوع الدراسة التطبيقية لهذه المذكرة) يمكن تقديم مقارنة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وبالتحديد الجدول الإجمالي لنشاطات القرض العقاري لسنة 2012 و 2013 يتضح أن النشاط البنكي خصوصا القرض العقاري اتخذ منحا تصاعديا سنوي أي عند ملاحظة قيمة الأموال الممنوحة في صفة قروض شهدت ارتفاع قدر[x] هذا الارتفاع يدل على توسع نشاط وارتفاع حجم القروض في وكالة غرداية خصوصا وهذا الملحوظ على مختلف الوكالات التابعة للشبكة، والملحوظ أيضا وجود تذبذب بين الشهر والآخر وهذا ما يدل أن عملية الاقتراض لا تتخذ شكل متتالي حتى يتم تحليل الظاهرة بطريقة موضوعية وهذا يعود إلى عدة عوامل:

- نوع وشكل القرض.
- نسبة القرض.
- ميزاجية العميل (الثقافة، الخصوصية.....).
- تنوع المنتجات البنكية من عدمه.
- المنافسة: بحيث أصبحت البنوك العمومية والخاصة تقوم بتقديم نفس نوع الخدمة وهذا راجع إلى قيود البنك المركزي على هذه البنوك.
- القروض الاستهلاكية.
- الكثافة السكانية.
- الحاجة في طلب القرض.
- أما بالنسبة للقروض الاستثمارية: العوامل:
- امتيازات الدولة (لوندي ولونساج)
- الهياكل القاعدية المساعدة للاستثمار (طرقات، موانئ، مطارات، المال، الكهرباء.....).
- نقص وانعدام المستثمرين المهتمين بقطاع تطوير الاستثمار العقاري وما يتبعه.
- النسب الممنوحة من طرف البنوك لا تختلف من بنك لآخر.

[x]: هو الفرق بين المجموع السنوي للقروض الممنوحة المأخوذة من الجدول السنوي 2012-2013.

التخصص يعتبر كعامل إيجابي أو سلبي في تمويل قطاعات معينة من الاستثمار بحيث لا يمكن للبنوك المغامرة والتطوير إلى صيغ حديثة تتماشى مع متطلبات البنوك المالية (مثل ليزينق)

حيث نجد بعض البنوك متخصصة إلا في المعاملات الخارجية وأخرى في الاستثمار الفلاحي وأخرى في العقاري وأخرى التجاري وأخرى الصناعي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى القرض الاستثماري لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك لوكالة غرداية ،وقبل دراسة جوهر بحثنا كان علينا إعطاء صورة مبسطة عن المصرف محل الدراسة حيث قدمنا مختلف التطورات التي شهدها من تاريخ تاسيسه سنة 1964 إلى يومنا هذا مرورا بتحوله سنة 1997 .إن المصرف يقوم بجميع العمليات المصرفية مع التركيز على الوظيفة الإستثمارية .

وفي الأخير قمنا بدراسة استسقائية لمعرفة نشاط القروض الإستثمارية والخدمات المقدمة من طرف الوكالة العقارية بغرداية ،محددين عينة وأسئلة تستهدف الدراسة ومكان الدراسة ،وبعد جمع البيانات وتحليل ميزانيات مقدمة من الوكالة أعطينا الإستنتاجات والتوصيات التي خرجنا منها من هذه الدراسة .

الخاتمة

خلاصة:

تعرضنا من خلال هذا البحث إلى علاقة البنوك الشاملة بالاستثمار، حيث تطرقنا إلى إعطاء مفاهيم عامة حول كل من البنوك الشاملة والاستثمار ، واستنتجنا العلاقة الربطة بينهم، ثم أسردنا مزايا وانتقادات للبنوك الشاملة ،كما قمنا بدراسة بوكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط–بنك غرداية مبرزين دورها في عملية منح القروض لغرض جلب الاستثمار وبالتالي العمل على زيادة المردودية الإقتصادية العامة .

من خلال هذا توصلنا إلى النتائج التالية :

1. إن أهم ما يمكن أن تقدمه البنوك للاقتصاد الوطني ، وكذلك العالمي هو التطور والتنمية التي ترقى بالبلد حيث أثبتت النشاطات البنكية ضرورة وجودها رغم أنها لا تزال في الكثير من الدول مجرد وعاء ادخاري تخرج منه القروض ولا أحد يعرف أين تتجه ؛
2. مازال الجدال قائما حتى الآن حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده وكلا الرأيين له أنصاره ومؤيدوه حيث يرى البعض أنه من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة وذلك بسبب دخولها في أنشطة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر بالإضافة إلى صعوبة الرقابة والإشراف بسبب عظم حجم مشاريع تعدد الوظائف ؛
3. يواجه الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط–بنك عراقيل ناتجة عن قوانين المسيرةللقطاع المصرفي الجزائري ؛
4. رغم المجهودات التي تقام على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط –بنك لتأهيل وتكوين الموظفين ،فإنجاز مركز الدراسات البنكية التطبيقية لخير مثال على ذلك ،إلا أن إقتصارها على فئة محدودة منه قد يخل بتلك المجهودات ؛

التوصيات المقترحة :

- وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها على أنشطة البنك. مع تحديد مراكز المخاطر والربحية بدقة، والتعرف على نواحي القصور وإيجاد الحلول المناسبة وسبل مواجهتها في الوقت المناسب وتعريف المتعاملين بهذه المخاطر ؛
- ضرورة تغيير مفاهيم الرقابة المطبقة من قبل البنك المركزي وكذلك فاعلية دوره لدعم هذه البنوك في حالة تعرضها للمخاطر، أي يتعين أن يكون هناك تعاون ورقابة مستمرة للدعم والمساندة في حالة التعرض للمخاطر ؛

- التخلي عن البيروقراطية والمحسوبية في منح القروض الإستثمارية ،مع وضع معايير مناسبة تحدد شروط وكيفية الحصول عليها ؛
- يجب تتبع إجراءات ومعايير محاسبية سليمة تتماشى والمحيط الاقتصادي ، حيث أن الإجراءات والمعايير المحاسبية المحددة جيدا مهمة للغاية للإفصاح عن المعلومات وبناء الثقة لدى المستثمرين ، ودعم للرقابة والإشراف.؛
- تنظيم دورات تدريبية للعاملين لاكتساب معلومات جديدة وخبرات ، وبالتالي تكوين كوادر مصرفية متخصصة للعمل بها تكون قادرة على تطوير وتحديث الأدوات التي تستطيع أن تنافس من خلالها والقادرة أيضا على سرعة الانتشار .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

*** الكتب :**

1- أحمد عبد الحي رزق؛ **محمد سعيد بسيوني: مبادئ دراسات الجدوى الاقتصادية**، (د. ط)، الأردن، 2011م .

2- حسن عمر: **الاستثمار و العولمة** ، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000.

3- خباية عبد الله ،**الاقتصاد المصرفي** ،**النقود** ،**البنوك التجارية** ،**البنوك الإسلامية** ،**السياسة النقدية**،**الأسواق** ،**الأزمة المالية المالية** ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية،*2001*.

4- رشيد صالح عبد الفتاح: **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، دار النهضة العربية ، بيرون 2000.

5- زياد رمضان : **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي** ، دار وائل للنشر ، الأردن1998.

6- طارق عبد العال حماد: **اندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية- طبع ،نشر،توزيع – الإسكندرية 1999.

7- طاهر حيدر حردان: **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1997 .

8- عبد الغفار حنفي و د/ عبد السلام أبو قحف: **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**،**السياسة المصرفية**،**تحليل القوائم المالية**،**الجوانب التنظيمية والتطبيقية العربية**،الدار الجامعية- طبع ،نشر،توزيع – الإسكندرية ،2004،2003.

9- عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة عملياتها و إداراتها**، الدار الجامعية- طبع ،نشر،توزيع – الإسكندرية 2000.

10- عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية-** طبع نشر،توزيع – الإسكندرية 2001.

11- فركوس محمد: **الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995 .

12- مبروك رايس ،**العولمة المالية وإنعكاسانها على الجهاز المصرفي (دراسة حالة الجزائر)**،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية،جامعة بسكرة،غير منشورة ،2005.

13- محمد عبد الحميد الشواربي،عبد الحميد الشواربي،**إدارة المخاطر الإئتمانية،منشأة المعارف** ،الإسكندرية 2002 .

مذكرات جامعية :

14-مبروك رايس ، **العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي (دراسة حالة الجزائر)** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة بسكرة ، غير منشورة ، 2005.

15-عبد العزيز ميلودي: **محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية**، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2007 .

16-ميلود بن مسعود ،**معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية** ،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية ،جامعة باتنة الجزائر ،2007 .

17- مداس أم الخير، **طوافي يمينة، البنوك الشاملة ودورها في جلب الاستثمار**، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005-2006

*** ملتقيات**:

18- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية.

19- مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات افقتصادية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف، 2004.

*** الكتب باللغة الأجنبية**

20- kamel hamdi **:analyse bancaire de l'entreprise 44eme ,** édition essalem , 2000.

* المجلات ومقالات صحفية:

21- الأهرام – **البنوك الشاملة – ضرورة لملاحقة مستجدات الصناعة المصرفية ومتطلبات الجات،** 1997/6/23.

22- محمد باوني: **العمل المصرفي و حكمه الشرعي**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 16ديسمبر 2001، جامعة منتوري، قسنطينة.

23- عبد الحميد الغزالي: **حول أساسيات المصرفية الإسلامية في مجلة دراسات اقتصادية (دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية)**، العدد الخامس مارس 2005 .

مواقع الانترنت:

24- www.cnepbanque.dz

الملاحق

الملحق رقم (01)

Réseau : GHARDAIA
Structure : 550 D. R. GHARDAIA

Le 02/06/2014

Objet : Simulation de crédit.

Madame / Monsieur ;

Suite à votre demande de financement de votre projet " Achat d'un logement auprès d'un particulier "
la CNEP Banque pourra vous octroyer un crédit :

شراء سكن لدى الخواص

Ceci vous engage à rembourser une mensualité d'un montant de : 6 056,43 DA.

Nous tenons à vous rappeler que ceci n'est qu'une SIMULATION à base des informations fournies.

Au cas où notre proposition vous agrée, nous vous invitons à vous présenter auprès de notre agence pour formaliser votre demande de prêt,muni d'un dossier constitué des pièces justificatives suivantes :

1- Une demande de crédit signée par le postulant ;
2- Deux extraits de naissance (validité moins de 12 mois) ;
3- Deux certificats de résidence (validité moins de 12 mois) ;
4- Une quittance d'électricité ;
5- Une fiche familiale, pour les postulants mariés ;
6- Deux photocopies légalisées de la CNI ou du permis de conduire en cours de validité ;
7- Un relevé des émoluments et attestation de travail (moins de trois mois) ;
8- Trois fiches de paie récentes ;
9- Une déclaration annuelle des salaires CNAS pour les postulants exerçants dans des entreprises privés ;
10- Un registre du commerce, la carte fiscale et un avertissement fiscal récent pour les postulants commerçants
11- Une attestation de retraite pour les postulants retraités ;
12- Un relevé des intérêts des livrets épargne logement, d'un Plan Epargne, de bons d'épargne, faire valoir sur ou DAT du postulant et de ceux des cédants s'il y a lieu, ouverts auprès des agences CNEP Banque et du réseau Postal ;
13- Une autorisation de prélèvement signée et légalisée par le postulant ;
14- Un chèque barré ;
15- Deux photocopies légalisées de l'acte de propriété (publié et enregistré);
16- Une promesse de vente notariée décrivant de manière précise le bien, son implantation et le montant de la transaction;
17- Le certificat négatif d'hypothèque récent (Conservation foncière) du bien objet de la vente;
18- Un rapport d'expertise établi par un architecte ou un bureau d'études, agrée par la CNEP Banque.

Dans l'attente de vous lire, nous vous assurons de notre entière disposition pour tous renseignements complémentaires.

Le Directeur d'Agence.

NB : Les paramètres de calcul tel que le taux d'intérêt ou autre règle de gestion peuvent être revus suivant les conditions de Banque entre le moment de cette simulation et celui de la formalisation du dossier crédit.

الملحق رقم (02)

Réseau : GHARDAIA
Structure : 550 D. R. GHARDAIA

Le 02/06/2014

Objet : Simulation de crédit.

Madame / Monsieur ;

Suite à votre demande de financement de votre projet " Aménagement "
la CNEP Banque pourra vous octroyer un crédit :

- En qualité de non épargnant d'un montant de 500 000,00 DA avec un taux d'intérêt de 6.50 %
sur une durée de 25 Ans avec un différé de remboursement de 6 mois

Ceci vous engage à rembourser une mensualité d'un montant de : 3 663,69 DA.

Nous tenons à vous rappeler que ceci n'est qu'une SIMULATION à base des informations fournies.

Au cas où notre proposition vous agrée, nous vous invitons à vous présenter auprès de notre agence pour formaliser votre demande de prêt,muni d'un dossier constitué des pièces justificatives suivantes :

1- Une demande de crédit signée par le postulant ;
2- Deux extraits de naissance (validité moins de 12 mois) ;
3- Deux certificats de résidence (validité moins de 12 mois) ;
4- Une quittance d'électricité ;
5- Une fiche familiale, pour les postulants mariés ;
6- Deux photocopies légalisées de la CNI ou du permis de conduire en cours de validité ;
7- Un relevé des émoluments et attestation de travail (moins de trois mois) ;
8- Trois fiches de paie récentes ;
9- Une déclaration annuelle des salaires CNAS pour les postulants exerçants dans des entreprises privés ;
10- Un registre du commerce, la carte fiscale et un avertissement fiscal récent pour les postulants commerçants
11- Une attestation de retraite pour les postulants retraités ;
12- Un relevé des intérêts des livrets épargne logement, d'un Plan Epargne, de bons d'épargne, faire valoir sur ou DAT du postulant et de ceux des cédants s'il y a lieu, ouverts auprès des agences CNEP Banque et du réseau Postal ;
13- Une autorisation de prélèvement signée et légalisée par le postulant ;
14- Un chèque barré ;
15- Deux photocopies de l'acte de propriété (publié et enregistré) du bien objet des travaux ;
16- Certificat négatif d'hypothèque récent (conservation foncière) ;
17- Un rapport d'évaluation établi par un bureau d'études agréé et conventionné avec la CNEP Banque
18- Un devis estimatif et quantitatif établi par un bureau d'études agréé et conventionné avec la CNEP Banque.

Dans l'attente de vous lire, nous vous assurons de notre entière disposition pour tous renseignements complémentaires.

Le Directeur d'Agence

NB : Les paramètres de calcul tel que le taux d'intérêt ou autre règle de gestion peuvent être revus suivant les conditions de Banque entre le moment de cette simulation et celui de la formalisation du dossier crédit.

الملحق رقم (03)

Réseau : GHARDAIA
Structure : 550 D. R. GHARDAIA

Le 02/06/2014

Objet : Simulation de crédit.

Madame / Monsieur ;

Suite à votre demande de financement de votre projet " Aménagement "
la CNEP Banque pourra vous octroyer un crédit :

- En qualité de non épargnant d'un montant de 500 000,00 DA avec un taux d'intérêt de 6,50 %
sur une durée de 25 Ans avec un différé de remboursement de 6 mois.

Ceci vous engage à rembourser une mensualité d'un montant de : 3 663,69 DA.

Nous tenons à vous rappeler que ceci n'est qu'une SIMULATION à base des informations fournies.

Au cas où notre proposition vous agrée, nous vous invitons à vous présenter auprès de notre agence pour formaliser votre demande de prêt,muni d'un dossier constitué des pièces justificatives suivantes :

1- Une demande de crédit signée par le postulant ;
2- Deux extraits de naissance (validité moins de 12 mois) ;
3- Deux certificats de résidence (validité moins de 12 mois) ;
4- Une quittance d'électricité ;
5- Une fiche familiale, pour les postulants mariés ;
6- Deux photocopies légalisées de la CNI ou du permis de conduire en cours de validité ;
7- Un relevé des émoluments et attestation de travail (moins de trois mois) ;
8- Trois fiches de paie récentes ;
9- Une déclaration annuelle des salaires CNAS pour les postulants exerçants dans des entreprises privés ;
10- Un registre du commerce, la carte fiscale et un avertissement fiscal récent pour les postulants commerçants
11- Une attestation de retraite pour les postulants retraités ;
12- Un relevé des intérêts des livrets épargne logement, d'un Plan Epargne, de bons d'épargne, faire valoir sur ou DAT du postulant et de ceux des cédants s'il y a lieu, ouverts auprès des agences CNEP Banque et du réseau Postal ;
13- Une autorisation de prélèvement signée et légalisée par le postulant ;
14- Un chèque barré ;
15- Deux photocopies de l'acte de propriété (publié et enregistré) du bien objet des travaux ;
16- Certificat négatif d'hypothèque récent (conservation foncière) ;
17- Un rapport d'évaluation établi par un bureau d'études agréé et conventionné avec la CNEP Banque
18- Un devis estimatif et quantitatif établi par un bureau d'études agréé et conventionné avec la CNEP Banque.

Dans l'attente de vous lire, nous vous assurons de notre entière disposition pour tous renseignements complémentaires.

Le Directeur d'Agence.

NB : Les paramètres de calcul tel que le taux d'intérêt ou autre règle de gestion peuvent être revus suivant les conditions de Banque entre le moment de cette simulation et celui de la formalisation du dossier crédit.